# تفسير العجز الديمقراطي في العراق من منظور الثقافة السياسية

## (دراسة سوسيو- سياسية)

م.د. نجم الدين محي الدين الريكاني

كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة دهوك

# THE DEMOCRATIC DEFICIT IN IRAQ FROM THE PERSPECTIVE OF POLITICAL CULTURE INTERPRETATION OF (SOCIO - POLITICAL STUDY)

**Lecturer. D. Najm al-Din Mohiuddin Al-Rikani**

**College of Law and Political Science - University of Duhok**

**ملخص**

تعد مشكلة العجز الديمقراطي الذي يشهده العراق حالياً، واحدة من أبرز المشاكل التي واجهها ضمن إطار عملية الإنتقال نحو بناء نظام سياسي جديد يرتكز على مبادئ ومفاهيم الديمقراطية، بعد سقوط النظام السابق على أيدي القوات الأمريكية عام **2003**. ورغم أن أسباب وعوامل هذا العجز عديدة ومتنوعة، إلاَ أننا إرتأينا أن نفسر هذا العجز من منظور سوسيو/سياسي، وتحديداً من خلال المتغير الثقافي/القيمي، وذلك لأهمية هذا العامل وتأثيره البالغ على عملية التحول السياسي عامة والبناء الديمقراطي خاصة في المجتمعات المتحولة سياسياً والمتنوعة ثقافياً وإجتماعياً مثل العراق. وتتجسد هذه المشكلة في ضعف البيئة الثقافية الحاظنة والداعمة للتحول السياسي الديمقراطي في العراق. وبعبارة أخرى، غياب ثقافة سياسية تتلائم مع متطلبات هذه المرحلة الإنتقالية البالغة الدقة والحساسية، وتستجيب في الوقت ذاته لمتطلبات البناء الديمقراطي السليم. وهذا البحث يسعى إلى إلقاء الضوء على هذه المشكلة المعقدة بالإرتكاز على متغير الثقافة السياسية السائدة في العراق قبل وبعد التغيير السياسي الذي شهده، وتحليل مضامين هذه الثقافة ومكوناتها، ومن ثم تشخيص أسباب هذه المشكلة وتبيان آثارها وإنعكاساتها على مجمل الحياة السياسية والمجتمعية في العراق بعد مسيرة حوالي **17** عاماً من التحول السياسي ودخول العراق

في متاهة سياسية وأمنية وإنقسام مجتمعي وتدخلات خارجية بالجملة، وبلوغه مرحلة الإنسداد السياسي والعجز في مسيرته الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: العجز، الديمقراطية، السياسة، دراسات

**Summary**

The problem of the democratic deficit that Iraq is currently experiencing is one of the most prominent problems it faced within the framework of the transition process towards building a new political system based on the principles and concepts of democracy, after the fall of the previous regime at the hands of American forces in **2003**. Although the causes and factors of this deficit are many and varied, we decided to explain this deficit from a socio/political perspective, in particular through the cultural/ values variable, due to the importance of this factor and its great impact on the process of political transformation in general and democratic construction in particular in politically transformed societies and culturally diverse and socially like Iraq. This problem is embodied in the weak cultural environment in support of the democratic political transformation in Iraq. In other words, the absence of a political culture that fits with the requirements of this very delicate and sensitive transition period, while responding to the requirements of a sound democratic construction. This research seeks to shed light on this complex problem based on the variable of the prevailing political culture in Iraq before and after the political change that it witnessed, and analyze the contents of this culture and its components, and then diagnose the causes of this problem and explain its effects and repercussions on the overall political and societal life in Iraq after a march around **17** years of political transformation, Iraq's entry into a political and security maze, societal division and external interference in bulk, and reaching the stage of political blockage and deficits in its democratic process.

Key words: impotence, democracy, politics, studies

**1. المقدمة النظرية:** تؤكد غالبية أدبيات الديمقراطية ودراسات التنمية السياسية، بأن واحدة من أهم شروط نجاح البناء الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات، يكمن في مدى وجود عوامل ذاتية متمثلة في بيئة وبنية مجتمعية (ثقافية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية) قادرة على تقبل الفكرة الديمقراطية والتكيف معها، إلى جانب توافر شروط وعوامل موضوعية، تعمل معاً على توفير وإنضاج الظروف الملائمة لأحداث عملية تحوّل سياسي نحو تكريس مظاهر الديمقراطية ومبادئها ومفاهيمها وقيمها الأساسية في الحياة السياسية والمجتمعية. عليه، فتهيئة مثل هكذا بيئة وتوفير هذه الشروط، تعد من الضرورات الأساسية لنجاح عملية التحول والبناء الديمقراطي في بلد مثل العراق يقوم على بنية مجتمعية تقليدية، تنطوي على كثير من العناصر المتعارضة والمتناقضة مع مفاهيم ومبادئ الديمقراطية السليمة، والتي تعد بمثابة تحديات (**Challenges**) حقيقية أمام نجاح مسار التحوّل السياسي نحو الديمقراطية في العراق حاضراً ومستقبلاً، خاصة وأنها قد تمازجت مع جملة السلبيات والإفرازات والمعوقات التي نتجت عن أسلوب وطريقة التغيير والتحول السياسي الذي شهده العراق عام **2003** بفعل إرادة خارجية، وكذلك التي أفرزتها العملية السياسية التي تحكمت وأشرفت على عملية التحول السياسي هذه في العراق طيلة الفترة السابقة، بفعل إرادة داخلية ضعيفة وعجز سياسي وفشل في آلية إدارة الحكم، حتى أصبحت تلخص معاً جميع مظاهر وأسباب إشكالية التحوّل نحو الديمقراطية في العراق بعد عام **2003**.

**1-1. أهمية البحث:** تنبع **أهمية هذه الدراسة** من نواحي عدة، يمكن الإشارة إلى أبرزها أدناه:

- يتناول هذا البحث موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، يتعلق بواحدة من المشاكل الأساسية التي واجهت العراق في الفترة التي تلت عملية التغيير الكبيرة الذي شهده عام **2003**، والتي مثلت، ولا زالت تمثل، تحدياً حقيقياً أمام سعيه نحو إرساء أسس لبناء نظام ديمقراطي حقيقي في العراق دولة ومجتمعاً.
- نعتقد بأن هذه الدراسة ستكمل النقص الحاصل في العديد من الدراسات والأبحاث حول هذه المشكلة التي واجهت العراق، والتي ركزت على البعد السياسي/المؤسسي

للبناء الديمقراطي وتجاهلت أو أغفلت البعد المجتمعي/القيمي فيها، وهي في إعتقادنا من العوامل الأساسية في تفسير هذا أسباب هذه المشكلة.

- ستشكل هذه الدراسة عوناً لكل من له علاقة بموضوعها، خاصة بعد الحراك الذي يشهده العراق حالياً في مختلف ميادين الإعتصام والتظاهر، وتنامي مظاهر الوعي السياسي المبشر بواقع جديد، سيسهم، لو قدر لها النجاح، في تعزيز النهج الديمقراطي في العراق، عبر تجسيدها في نشاطات وبرامج سياسية وثقافية هادفة نحو تصويب ومعالجة أوجه الخلل في مجمل العملية السياسية.

**1-2. أهداف البحث:** تسعى هذه الدراسة إلى إنجاز **جملة أهداف**، أهمها ما يلي:

- إلقاء الضوء على إشكالية على قدر كبير من الأهمية، تتعلق بتفسير العجز الديمقراطي في العراق بعد عام **2003**، وعبر توجيه الدراسة والتحليل للتركيز على عوامل بنيوية/إجتماعية في تشخيص وتفسير هذا العجز، خارج إطار التفسير المؤسسي/السياسي الذي أطر معظم الدراسات والأبحاث حول هذه الموضوعة، رغم أهميتها كذلك.
- السعي الجاد نحو تأسيس ثقافة الديمقراطية وترسيخها في المجتمع العراقي (ثقافة المواطنة والقبول بالآخر المختلِف والعيش المشترك)، لكي نخرج بالديمقراطية من قالبها السياسي/المؤسساتي ونحولها إلى سلوك وثقافةً يومية في التعامل مع الآخرين في المحيط الخارجي، ومن ضمنها السلطة وسلوكيات رموزها، وعبر نشر مفاهيمها وقيمها وترسيخها في وعي وعقل وسلوك الإنسان والمجتمع العراقي.
- حث الباحثين والمعنيين بالشأن العام على وضع برامج ترتكز على تطوير رؤية وطنية مبنية على أسس أكاديمية موضوعية، بعيدة عن التنظير المثالي حول تشخيص العوامل والأسباب الحقيقية وراء هذه المشكلة، ومن ثم السعي نحو وضع الحلول اللازمة لها، لكي يتم تبنيها في معالجة مختلف جوانب الخلل التي إنتابت مسيرة البناء الديمقراطي في العراق منذ بدايتها ولحد وقتنا هذا.

**1-3. إشكالية البحث:** تتجسد مشكلة البحث حول مسألة العجز الديمقراطي الذي واجه العراق بعد التحول السياسي الذي شهده عام **2003**، وتوجهه نحو بناء نظام

سياسي يرتكز على مبادئ ومفاهيم الديمقراطية. ورغم أن أسباب وعوامل هذا العجز عديدة ومتنوعة، إلاَ أننا إرتأينا أن نفسر هذا العجز من منظور سوسيو/سياسي، وتحديداً من منظور ثقافي/قيمي يعتمد على متغير الثقافة السياسية، وذلك لأهمية هذا العامل وتأثيره البالغ على عملية التحول السياسي عامة والبناء الديمقراطي خاصة. هذه المشكلة التي تجسدت في ضعف البيئة الثقافية الحاظنة والداعمة لهذا التحول والبناء في العراق. أي بعبارة أخرى، غياب ثقافة سياسية تنهض بالواقع السياسي والمجتمعي وتدفعه نحو الموائمة مع هذا التحول ومتطلباته. فالبحث يسعى إلى إلقاء الضوء على هذه المشكلة المعقدة، عبر دراسة ومحاولة تشخيص أسبابها وأبعادها وآثارها وإنعكاساتها على مجمل الحياة السياسية والمجتمعية في العراق، ومن خلال الأجابة على جملة أسئلة، ومنها الأسئلة الأساسية التالية:

- هل توفرت للعراق البيئة والثقافة السياسية الملائمة والمساعدة في دعم مساعيها الرامية إلى بناء الدولة المدنية المرتكزة على مفاهيم ومبادئ الديمقراطية؟
- ما هي العوامل التي تحد من خلق مثل هذه البيئة والثقافة في العراق في تجربتها الثانية بعد عام **2003**، بعد تجربتها الأولى في عهد النظام الملكي في النصف الأول من القرن الماضي؟
- ما هي إنعكاسات كل ذلك على عملية التحول السياسي التي دخل فيها العراق بعد التغيير، وكيف يمكن معالجة كل ذلك؟

**1-4. فرضية البحث:** تتجسد فرضية البحث الرئيسة في المقولة التالية: لكي تنشأ الديمقراطية وتنمو بصورة سليمة، لا بد من وجود بيئة واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يحتضن هذا البناء ويرعاه ويوفر متطلباته الأساسية. بمعنى أن الديمقراطية تحتاج إلى من يؤمِن بها فعلاً وبقيمها ويتصرف على أساس هذا الإيمان في المحيط الذي يعيش فيه، فلاديمقراطية بدون ديمقراطيين. كما يعني ذلك أيضاً، ضرورة وجود ثقافة مجتمعية عامة، وكذلك ثقافة سياسية تنسجم وتستوعب وتتكيف مع قيم الديمقراطية ومبادئها، ولا نقول تتطابق معها كلياً، إنسجاماً مع التباين والاختلاف في بعض الخصوصيات الثقافية والاجتماعية من مجتمع إلى آخر. عليه، ستحاول هذه

الدراسة إختبار هذه الفرضية عبر إسقاط مضامينها على الواقع السياسي والإجتماعي الجديد الذي دخل فيه العراق بعد عام **2003**، للتأكد من مدى موائمة هذا الواقع مع هذه المقولة (الفرضية) من عدمها، وبالإستناد إلى دراسة وتحليل بنيته الثقافية والثقافة السياسية السائدة فيه، لكي نقف على طبيعة الدور الذي تلعبه، سلباً وإيجاباً، في عملية التحول السياسي الذي يمر به العراق حالياً.

**1-5. منهجية البحث:** بسبب تعقد قضايا الظاهرة السياسية وتنوع وتعدد أبعادها، إعتمدنا في بحثنا هذا على أكثر من منهج ومقاربة لكي نتمكن من توجيه التحليل نحو تحقيق الغايات المتوخاة من البحث. عليه، فقد ركز بحثنا هذا، وبصورة رئيسة، على منهج التحليل النوعي (**Qualitative Method**)، الذي يعتمد على الإستقراء وتحليل مضمون البيانات والمعلومات المستقاة من المراجع المختلفة، وطرح الأسئلة، بغرض أستكشاف وفهم الأسباب الكامنة وراء الظاهرة أومشكلة البحث، للوصول إلى بعض النتائج والتعميمات التي يمكن من خلالها تحقيق فرضية البحث الرئيسة. فضلاً عن الإعتماد أحياناً على المنهج التقليدي الوصفي (**Descriptive Method**) لإلقاء الضوء على بعض محاور ومفردات موضوع البحث. ومن الطبيعي أن نستفيد أيضاً من مميزات المنهج القارن (**Comparative Method**)، كون بحثنا يتناول طبيعة الثقافة السياسية في العراق في فترتين، قبل وبعد التغيير الذي شهده عام **2003**، من أجل التعرف إن كان هناك تغيير ما قد حدث في مضمون وتوجهات هذه الثقافة أم لا، وأثر كل ذلك على عملية التحول السياسي الذي يشهده العراق حالياً.

**1-6. هيكلية البحث:** لتحقيق أهداف هذا البحث وفق المنهجية المعتمدة، قمنا بتقسيم مفردات البحث على المحاور التالية: **الجزء الأول:** خصصناه للمقدمة النظرية للبحث. **الجزء الثاني،** يختص بالتأصيل المفاهيمي والنظري للبحث، والذي يقوم بتوضيح المفاهيم الأساسية للبحث وكذلك الإطار النظري الذي يستند عليه البحث. **الجزء الثالث:** يتناول التعريف بالثقافة العامة في العراق عبر دراسة البنية الثقافية في العراق بصورة عامة، وكذلك الثقافة السياسية السائدة فيه قبل عام **2003**. **الجزء الرابع:** يبحث في طبيعة الثقافة السياسية السائدة في العراق بعد التحول السياسي الذي شهده

بعد هذا التأريخ، من خلال البحث في أهم الأشكاليات الناتجة عن البيئة المجتمعية في العراق وأثرها على رسم سمات وملامح هذه الثقافة. **الجزء الخامس والأخير**، يتناول مناقشة أهم نتائج البحث وإنعكاسات هذه الثقافة على مجمل مسيرة التحول السياسي في العراق بعد التغيير ولحد وقتنا الراهن، فضلاً عن الإشارة إلى المعالجات التي نراها ضرورية لحل الإشكالية التي نحن بصددها، وكذلك **الخاتمة**، التي حددنا فيها أبرز (الإستنتاجات العامة) التي نتجت عن التحليل في هذه الموضوعة، ومن ثم أهم (المقترحات العملية) التي نراها ضرورية للتصدي لهذه الإشكالية.

**1-7. نطاق البحث (المكاني والزماني):** فيما يخص **البعد المكاني للبحث**، يتناول البحث موضوعة تخص العراق دولة ومجتمعاً، فحدوده الديموغرافية تنحصر بالعراق فقط. أما **البعد الزماني للبحث**، فهو يتحدد أساساً في الفترة الزمنية التي تلت التغيير في العراق بعد عام **2003** ولحد الآن، لكن البحث قد تناول أيضاً ملامح وخصائص الثقافة العامة والسياسية في العراق قبل هذه الفترة، كضرورة بحثية وكمدخل لفهم طبيعة الثقافة السياسية السائدة في العراق الجديد.

**2. التأصيل المفاهيمي والنظري للبحث:** تختص هذه الفقرة التعريف بأبرز المفاهيم المتعلقة بموضوع بحثنا، لتشكل المدخل والمفتاح لفهم الإطار العام للبحث وعناوينه الأساسية وعبر التأصيل الفكري لهذه المفاهيم، وكضرورة منهجية من ضرورات البحث العلمي، كما أنه يتناول تبيان الإطار النظري الذي يدور فيه البحث وأبرز المقاربات والمداخل النظرية التي يرتكز عليها وينطلق منها في التحليل، والتي تسمى عادة بنظرية البحث.

**2-1. التأصيل المفاهيمي:** سنتناول في هذه المفردة، مفهومين أساسيين يتعلقان ببحثنا، وهما العجز الديمقراطي والثقافة السياسية، وكما يلي:

**أولاً: العجز الديمقراطي:** بداية، تجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم العجز الديمقراطي **(Democratic Deficit)** يستخدم عادة في الأوساط الأكاديمية والمهنية بمضمونها السلبي، والذي يتجسد في النقص الموجود أو الضعف وعدم التجانس في الإمكانيات والقدرات الوظيفية للمؤسسات والأفراد على حد سواء، والذي يؤشر إلى وجود ضرر

ينتج عن ذلك بالضرورة، ويؤدي بالتالي إلى خلل ما في مجمل مكونات العملية القائمة [١]. وقد استخدم هذا المصطلح (العجز الديمقراطي) لأول مرة لوصف حالة الاتحاد الأوروبي الديمقراطية، من ناحية الضعف في الشرعية الديمقراطية لمؤسسات الجماعة الأوروبية [٢].

ويشير مفهوم العجز الديمقراطي، الذي عادة ما يتم الخلط بينها وبين بعض المفاهيم الاخرى القريبة من معناها مثل (الفشل الديمقراطي، الديمقراطية المشوهة، الإستعصاء الديمقراطي، الديمقراطية الصورية، الديمقراطية المنقوصة)، إلى حالة تتسم بعدم وجود توافق وتناغم بين السلطات الممارسة للعمل السياسي الديمقراطي وبين البيئة المجتمعية التي تحتضن هذا الفعل السياسي، لعدم قدرة هذه السلطات المؤسسية على إحداث تغييرات تسهم في إعداد وتهيئة هذه البيئة لكي تتوافق وتنسجم مع شروط ومتطلبات البناء الديمقراطي السليم [٣]، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان هذه المؤسسات، التي هي في شكلها ديمقراطي، القدرة على بناء ديمقراطية حقيقية، ويظهر بالتالي العجز واضحاً في إمكانية الإنتقال السليم نحو النظام الديمقراطي وتطبيق مفاهيمه ومبادئه حسب البرنامج المعلن والدستور المتضمن لمثل هذه المفاهيم والقيم التي تتضمنها.

أما في بحثنا هذا، فنحن نستخدم مصطلح (العجز الديمقراطي) للإشارة إلى حالة الفشل الذي واجه العراق وكذلك معظم البلدان العربية [٤]، وغيرها من البلدان الشرق

---

[١] هادي عبداللطيف النسور(جدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي:دراسة تحليلية)،مجلة جيل:الدراساتالسياسية والعلاقات الدولية،السنة٨، العدد ١٠،سبتمبر/٢٠١٧،ص ٨٤.

[٢] نفس المصدر، ص ٨٤.وللمزيد حول هذه الفكرة، ينظر المصدر التالي:

TEMA, Malvina, The Democratic Deficit Versus Deliberative Democracy in the Context of the European Union Enlargement Policy, International Relations Quarterly, Vol. 4, No. 4, Winter / 2013, pp. 2-3.

[٣] حول المتطلبات والشروط الإقتصلدية والإجتماعية والثقافية للبناء الديمقراطي، يراجع: جورجطرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠٤-١٠٩.

[٤] لمزيد من التفصيل حول موضوعة العجز الديمقراطي من منظور الثقافة السياسية في البللدان العربية، أنظر المصدر التالي:إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

الأوسطية والعالم الثالث، في الإنتقال السلمي والتحول السياسي لتطبيق مبادئ ومفاهيم وقيم الديمقراطية الحقيقية في الحياة السياسية والمجتمعية بعد التحولات السياسية الكبرى التي تشهدها، مثلما حدث في العراق بعد عام **2003**، وكذلك ما حدث مع معظم البلدان العربية التي شهدت إنتفاضات عديدة سميت بالربيع العربي وأدت إلى تغيير أنظمتها السياسية، ولكنها لم تستطيع أن تنتقل سلمياً نحو الحياة الديمقراطية السليمة بفعل عوامل ومعوقات داخلية وخارجية عديدة، إدت إلى تعثر تجاربها في هذا الميدان [١]. وهذا البحث يختص في واحدة من أهم هذه المعوقات، وهي طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العراقي قبل وبعد التغيير الذي شهده عام **2003** والتحول السياسي الذي نتج عنه.

وعادة ما يتم التفريق ما بين الديمقراطية الحقيقية/الراسخة التي تسود معظم البلدان الغربية، والديمقراطية الإسمية/الإجرائية أو الشكلية، التي تظهر في البلدان التي أشرنا إليها آنفاً، وهي الديمقراطية التي ترتكز على البعد الإجرائي في الجانب المؤسساتي في الحكم والممارسة السياسية دون الولوج في البنية المجتمعية بأبعادها الثقافية والإجتماعية والإقتصادية. أي أن ما نجده في هذه التجارب هي مجرد مظاهر للممارسة الديمقراطية وليست الديمقراطية بمضماينها الإجتماعية والقيمية والإنسانية [٢]، فهي تبقى في مضمونها أنظمة حكم أوتوقراطية، لكن بثوب ديمقراطي مشوه، ينتج عنها في النهاية حالة الإنسداد في الفعل السياسي والعجز في القدرة على تأصيل الديمقراطية في الواقع السياسي والمجتمعي على حد سواء.

**ثانياً: الثقافة السياسية:** من دون الدخول في تفاصيل تعريفات مفهوم الثقافة في اللغة والإصلاح، يمكننا بداية أن نؤكد بأن الثقافة **(culture)** لا تقتصر على التعابير والمنجزات والمفاهيم والقيم الفكرية والأدبية والعلمية فحسب، بل هي إلى جانب ذلك تشتمل على المضامين الفكرية والوجدانية الكامنة في مختلف مجالات السلوك السياسي

[١] حول أهمية دور الثقافة السياسية في معالجة العجز الديمقراطي في هذه البلدان، أنظر:
عثمان الزياني، (تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي)، مركز الجزيرة للدراسات- قضايا، الدوحة، ٢١ نيسان/ ٢٠١٥، ص٣-٨.

[٢] إبراهيم البدوي وسمير المقدسي ، تفسير العجز الديمقراطي، نفس المصدر السابق، ص ٢٦-٢٧.

والاجتماعي. فلكل إنسان رؤيته الثقافية التي تتجسد في تصوراته وسلوكه العملي ومواقفه الاجتماعية في الحياة. وبناء عليه، فالثقافة ترتبط بالمحيط العام الذي تتفاعل فيه عبر التنشئة، وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي. وهذا مايؤكده **مالك بن نبي** بقوله «أن الثقافة هي المحيط الذي يشكل شخصية الفرد وطباعه»[١].

والثقافة لا تنتقل وراثةً، لكنها تكتسب اكتساباً عن طريق التربية والتعليم والتلقين والمعايشة، أي التنشئة الإجتماعية والسياسية [٢]. فهي بهذا المعنى، تراكم إبداعي عبر مسيرة الحضارة والمعرفة الإنسانية، وتمثل قناة فكرية تغذي البنية الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات. أي أنها مرتبطة بالإنسان ومن إكتشافه، وبالوجود الإنساني والمجتمعي وبتطوره بكافة أبعاده وأشكاله. ومن هذه الأبعاد يتشكل البعد السياسي للثقافة المتمثل بـ (الثقافة السياسية)، والذي يشير إلى طبيعة وطريقة التأثير الذي يمارسه الناس من خلال سلوكياتهم ومواقفهم تجاه النظام السياسي السائد، وطبيعة تفاعلهم معه على المستويين الكلي (**Macro**) والجزئي (**Micro**) [٣].

وضمن هذا الإطار تم تعريف الثقافة السياسية (**Political Cultural**) على أنها «مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعَدُّ مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة» [٤]. كما أن العديد من الأدبيات السياسة والثقافية أشارت إلى أن هنالك ثمة تقارب في تحديد معنى وماهية مفهوم الثقافة السياسية (**Political Cultural**) بين الباحثين العرب والأجانب. ولعل أبرز تعريف

---

[١] عبد الرزاق هادي صالح، (الحراك الثقافي: ظاهرة التأثير والتأثير المتبادل) مجلة المنهاج، السنة ٨، العدد ٣٢، شتاء/ ٢٠٠٤ ، ص٦٦.

[٢] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٠٨- ٢٠٩.

[3] THOMPSON, Michael, Richard Ellis & Aron Wildavsky, Cultural Theory, SanFrancisco: Westview Press,1990, p. 215.

[٤] عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية...، مصدر سابق، ص ٢.

في هذا الصدد، هو التعريف الذي قدمه (غابرييل ألموند)، على أنها « نمط محدد من التوجهات/الاتجاهات إزاء النشاط السياسي»[١]. كما عرفها (قاموس أكسفورد) بأنها «الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد. وتعد بمنزلة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام، كما تتضمن مشاعر إيجابية أو سلبية نحوه، وكذا أحكاماً تقييمية بشأنه»[٢]. ومن التعريفات العربية، تعريف الباحث (عبد الغفار رشاد)، الذي يشير إلى أن مفهوم الثقافة السياسية « يدور حول نسق القيم والمعتقدات السائدة المتعلقة بالسلطة والحكم في المجتمع، وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية، يعمل النظام السياسي ويؤدي وظائفه من خلالها»[٣].

كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن الثقافة السياسية تعد بمثابة ثقافة فرعية في إطار الثقافة العامة للمجتمع، كما أن نفس هذه الثقافة السياسية تتفرع إلى عدد من الثقافات. وقد تعددت التصنيفات بشأن هذه الثقافات الفرعية. ولعل أبرز تصنيف هو الذي قدمه كل من (غابرييل و فيربا)، والمعتمد على مضمون الثقافة السياسية ذاتها، والذي يشير إلى أنماط، هي أقرب إلى أن تكون بمثابة مقياس (**Scale**) للثقافة المدنية. وهي كالآتي [٤]:

أولاً: الثقافة السياسية المحدودة أو التقليدية.. **Parochial Culture**

ثانياً: الثقافة السياسية الرعوية أو الخاضعة.. **Subject Culture**

ثالثاً: الثقافة السياسية المشاركة أو المساهمة.. **Participant Culture**

---

(1) ALMOND, Gabriel A., Comparative Political Systems, Journal of Politics, Vol. 18, NO.3,August / 1956, p. 395.

نقلاً عن: عبد السلام علي نوير، (الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية)، مجلة عالم الفكر، المجلد ٤٠، العدد ١، يوليو/ سبتمر ٢٠١١ ، ص ١٣.

(2) MCLEAN, Jean, Oxford: Concise Dictionary of Politics, Oxford: Oxford University Press,1996, p. 3.

(٣) عبد الغفار رشاد محمد، (الثقافة السياسية العربية: دراسة في التحوّل الديقراطي)، مجلة منبر الحوار، السنة ٩، العدد ٣٤، خريف/ ١٩٩٤،ص٦٢.

(٤)للمزيد حول هذه الأنماط الثلاثة، أنظر: هشام حكمت عبدالستار، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٠- ٣٣.

وبشأن هذه الأنماط، يرى (غابرييل و فيربا) أن سيادة نمط من هذه الأنماط لا يعني استبعاداً لبقية الأنماط، كما أنها قد لا تكون متداخلة مع بعضها وغير مستقلة أو منفصلة، ولكن قد تهيمن إحداها على الأخرى، أو قد تبدو متعايشة معها، وفق درجات التطور السائدة في المجتمع[١]. وفي هذا الصدد يشير العديد من الباحثين إلى أن العراق شهد سيادة نمط الثقافة المحدودة (التقليدية) والثقافة الرعوية (ثقافة الخضوع) على ثقافته السياسية، مع ضعف واضح أو غياب في مستويات تركُّز ثقافة المشاركة في مختلف مراحل تطوره السياسي قبل التغيير وبعده إلى درجة كبيرة. وهذا ما سنحاول أن نبرزه عبر مفردات هذا البحث.

**2-2. التأطير النظري:** كان لظهور مفهوم الثقافة السياسية في بدايات ستينيات القرن الماضي الأثر البارز في تطور منهجية دراسات وأبحاث قضايا العلوم السياسية والاجتماعية، فقد شكل تحوّلاً هاماً في دراسة وتحليل مختلف الظواهر السياسية والاجتماعية. هذا المفهوم الذي يعنى بدراسة المتغير الثقافي (كمتغير ذاتي) في تفسير الظاهرة السياسية والاجتماعية، بفعل أرتباطه بالأنساق المجتمعية العامة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الروابط والتنشئة الاجتماعية)، وبنظم التربية والتعليم والمفاهيم والقيم الدينية كذلك. بمعنى آخر، التحوّل من دراسة السلوك الرسمي للمؤسسات إلى السلوك غير الرسمي الذي له تأثير مباشر في هذه المؤسسات[٢].

وهذا يعني أن هنالك ثمة إرتباط وثيق بين طبيعة الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما وطبيعة النظام السياسي القائم وسلوكياته داخل هذا المجتمع، فضلاً عن تأثيرها في حالة وظاهرة الاستقرار السياسي[٣]، خاصة في البلدان والمجتمعات المتعددة والمتنوعة التركيبة والبنيان كالعراق. فبالإمكان الارتكاز على النسق الثقافي في علاقته وتفاعله مع الأنساق المجتمعية الأخرى في تفسير مجمل الظواهر السياسية، وفي تحقيق توازن

---

[١] نقلاً عن: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي .. أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٠،ص ٣٣٤.

[٢] لتفصيل أكثر حول مفهوم الثقافة السياسية ومتضمناته وأبعاده، أنظر:
عبد السلام علي نوير، الإتجاهات المعاصرة...، مصدر سابق، ص ٧– ٢٧.

[3] THOMPSON, Ellis & Wildavsky, Cultural Theory,op.cit, p. 15.

في النسق الاجتماعي العام، عبر ضبط حركة التفاعلات بين مدخلات ومخرجات كافة هذه الأنساق[١].

عليه، فان منطلقنا في البحث إرتكز على منظور المدرسة السوسيو– سياسية، التي ترى أن المجتمع هو الوعاء الحاظن للظاهرة السياسية وتفاعلاتها، والبحث السياسي هو في الأصل بحث إجتماعي. فهذا المنظور يرمي إلى دراسة القضايا السياسية من منظور اجتماعي/ثقافي يأخذ بعين الاعتبار جميع علاقات التفاعل والانسجام وعلاقات الصراع والتكيف في المجتمعات، مع ملاحظة كافة الظواهر الاجتماعية السائدة في علاقاتها بالظاهرة السياسية كعلاقات السيطرة والأمر والطاعة والعادات والتقاليد والقيم التي تنعكس على الممارسة السياسية والسلوك السياسي، فضلاً عن أنماط السلوك في مختلف الجماعات المهنية والقبلية والدينية واللغوية. ولقد جاء كل هذا ضمن إطار المدرسة التحديثية، التي دخلت في ميدان تطوير مناهج دراسة العلوم السياسية، والتي ركزت على المتغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في عملية بناء الدولة بالإعتماد على بعض من معايير الترشيد، كبناء الثقافة السياسية والتأسيس للسلطة بالتمايز البنائي والعقلاني والتخصص الوظيفي [٢]. أي بمعنى آخر، أن التحليل الذي برز بعد مرحلة سيادة الإتجاه السوكي على ميدان دراسات وأبحاث مختلف العلوم الإجتماعية، كان قد جاء ضمن إطار التحليل الذي تبناه التيار المعروف بمرحلة (مابعد الوضعية.. **Post–positivism**) الذي يُعطي أهمية كبيرة للقيم والثقافة داخل المجتمع في إرتباطها بالتنمية والسلوك السياسي والنظام السياسي القائم، في مواجهة الدراسات التي كانت تركز على على المنظور التقليدي المرتكز على المتغير القانوني والمؤسسي الشكلي في البناء الدستوري للدولة والنظام السياسي.

---

[١] علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ٢٨٦-٢٨٧.

[٢] محمّد أمين بن جيلالي،بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، المعهد المصري للدراسات، ١١ أكتوبر ٢٠١٦. هذه الدراسة موجودة على الرابطالإلكتروني التالي:https://eipss-eg.orgتم الإطلاع في: ٢٠١٩/٦/١٠.

وإستناداً إلى ما تقدم، إعتمدنا بصورة أساسية على ما جائت به النظرية البنيوية [١]، أو البنيانية حسب بعض التسميات، من أفكار وتفسيرات كأطار نظري للتحليل في هذا الشأن. وعليه، كان لابد لنا من اللجوء إلى تفسيرات وتحليلات أهم المدارس والتيارات الفكرية التي ترتبط معها برؤى وعناصر مشتركة في التحليل. فقد إرتكز بحثنا هذا، بالدرجة الأساس، على أفكار ورؤى المقاربة التي قدمتها مدرسة (التحليل البنيوي- الوظيفي.. **Structural-functional Analysis Approach**) [٢]، بريادة كل من العالمين الأمريكيين (تالكوت بارسونز.. **T.Parsons**) و(غابرييل ألموند.. **Gabriel A. Almond**)، والتي أبرزت دور البنى المؤسسية والوظائف التي تقوم بها والآثار الناتجة عنها في إستقرار النظام السياسي من خلال تكيفه مع القيم والثقافة السياسية السائدة وباقي البنى في المجتمع، وتحديداً الثقافة السياسية الديمقراطية/العلمانية. فضلاً عن الإستعانة، بأفكار ورؤى مقاربة مدرسة (التحليل النظمي.. **Systematic Analysis Approach**)، ورائدها العالم الأمريكي (دافيد إيستون.. **David Easton**) في كتابه (تحليل النظام السياسي) [٣]، الذي ركز على طبيعة الوظيفة التي يقوم بها النظام السياسي للحفاظ على إستمراريته، عبر (المخرجات السياسية.. **Political Outpts**) المعتمدة على نظام التوزيع السلطوي للقيم، و(المدخلات السياسية.. **Political Inputs**)، المعتمدة على طبيعة التفاعلات التي تحدث بين النظام العام ونظمها الفرعية وبينها وبين بيئتها العامة الداخلية والخارجية.

كما كان لزاماً علينا، ولمزيد من الموضوعية في التحليل، أن نركن إلى بعض التحليلات الفكرية التي قدمتها المدرسة الإشتراكية في هذا الصدد، وتحديداً تيار

---

[١] هذه النظرية التي ترى أن كل شئ في الحياة ترتكز على بنى يقوم عليها هياكل ومؤسسات تقوم بأداء أدوار إجتماعية ووظائف مختلفة بالتفاعل مع باقي البنىالمؤسسية في المجتمع، فالبنية الثقافية مثلها مثل البنية السياسية والإجتماعية والإقتصادية هي بنى إجتماعية تحتضنها البنية المجتمعية العامة. لمزيد من التفصيل،أنظر: أطلس الفلسفة،ط ٣، ترجمة: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٣٩.

[٢] محمد جمال الدين العلوي، منهج البحث العلمي في علم السياسة، ط ٢، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٥-١٦.

[٣] أطلس العلوم السياسية، ترجمة: سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦٥-٦٧.

الماركسية الأصولية [١]، والتي ركزت على تفسير الظاهرة السياسية والثقافية والقانونية من خلال طبيعة البنى الإقتصادية والإجتماعية السائدة والعلاقات التفاعلية الناتجة عنها، فضلاً عن التيار الآخر ضمن إطار هذه المدرسة، وهو الأتجاه النقدي (ضمن ما يعرف بالنظرية النقدية) المتمثل ببعض التيارات الفكرية الغربية، وتحديداً الغرامشية، نسبة إلى الكاتب الإيطالي (أنطونيو غرامشي.. **Antonio Gramsci**)، والتي تسمى أحياناً (بالماركسية الجدلية.. **Dialiectical Marxism**). حيث إنتقد في كتاباته بعض الأصول الفكرية في الفلسفة الماركسية، وقدم رؤيا تفسيرية جديدة ضمن ما عرف لاحقاً بنظرية الهيمنة (**Hegemony Theory**)، فسر من خلالها مصدر قوة الجماعات الإجتماعية المهيمنة، والمعتمد على المجتمع المدني والهيئات الثقافية والصحافة والإعلام وكذلك الأحزاب السياسية، لإقناع الجماعات الاجتماعية الدنيا بقبول هيمنتها وعدم مقاومتها بالقوة، بمعنى إقناعها بالاندماج مع ثقافتها وأيديولجيتها الحاكمة [٢]. وهنا يبرز غرامشي إمكانية وقدرة النسق الثقافي في إحداث التغيير في النسق الإجتماعي والإقتصادي والسياسي كذلك. أي أنه إعتمد على المتغير الثقافي/الإجتماعي تحديداً، في تفسير هذه الظاهرة السياسية.

**3. الثقافة العامة والسياسية في العراق قبل عام 2003:** بداية لابد لنا من الإشارة إلى حقيقة هامة مفادها، أنه لكي يترسخ النظام الديمقراطي وينمو بصورة طبيعية، فهو بحاجة إلى بنية مجتمعية ملائمة مع قيم ومفاهيم الديمقراطية، وإلى بنية ثقافية ناضجة ومتفتحة على باقي الثقافات العالمية، وهي بالتالي تعد عنصراً أساسياً من عناصر البناء الديمقراطي. إذ لا يمكن إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سليمة وتكريسها في إطار بنية سياسية ملائمة مالم ترتق البنية الثقافية للمجتمع إلى مستوى قواعد وأسس

---

[١] حول المدرسة الإشتراكية والماركسية تحديداً، ينظر: نفس المصدر، ص ٦٥-٦٧.
وكذلك:أطلس الفلسفة، نفس المصدر السابق،ص ١٧١.

[24] AYERS, Alison J. (Ed), Political Economy and International Relations Theory.. Mod-ern Princes & Naked Emperor, Revised Edition, New York; Palgrave MacMillan, 2008, pp.65-66.

العمل الديمقراطي بمضامينه ومبادئه وقيمه المختلفة [١]، وما يترتب على كل ذلك من حقوق وامتيازات واعتبارات إنسانية وأخلاقية، إضافة إلى الحقوق والاعتبارات السياسية والقانونية المعززة لكل هذه القيم ضمن إطار الثقافة السياسية.

عليه نقول، أن وجود بنية مجتمعية بأبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية، تكون متناغمة مع هذه القيم والمفاهيم، تعد من الضرورات الأساسية لضمان نجاح أي تجربة ديمقراطية، ومنها تجربة العراق بطبيعة الحال. فهل توفرت للعراق مثل هذه البنية المجتمعية ومثل هذه الثقافة السياسية المساعدة في دعم المساعي الرامية إلى بناء الدولة الديمقراطية في تجربتها الثانية التي بدأت بعد عام **2003؟** [٢]. لكي نجيب عن هذا التساؤل، لابد لنا من التعرف بداية على طبيعة الثقافة العامة والثقافة السياسية في العراق قبل هذا التأريخ، لكي يتبين لنا إن كانت هذه الثقافة قد ساهمت في إحداث تغيرات حقيقية في البنية والواقع الثقافي والاجتماعي العراقي، من ناحية مفاهيمه وقيمه، باتجاه تطويرها إلى بنى وقيم حديثة تتلاءم وتتوافق مع مستلزمات ومتطلبات مسيرة التحوّل الديمقراطي الجارية في العراق حاليا، أم أنها كانت عكس ذلك، عاملاً سلبياً ومعوقاً لمثل هذا التغيير، وبالتالي لمجمل عملية التحول الديمقراطي في العراق.

**3-1. في طبيعة ومكونات الثقافة العامة في العراق:** يعد تفسير العجز الديمقراطي من منظور الثقافة السياسية من المداخل الأساسية التي استُخدمت في تحليل ظاهرة رسوخ السلطوية في المجتمعات العربية؛ حيث ركَّز عدد من الدارسين على ربط العجز الديمقراطي في المجتمعات العربية بطبيعة "الذهنيات والمسالك التقليدية" السائدة في المجتمعات العربية، وأكدت أن بنية هذه المجتمعات الفكرية والاجتماعية وموروثها الثقافي وتقاليدها السياسية تفتقر إلى المكونات الأساسية التي تتوافق وتتناغم مع

---

[١] حسين علوان، (التحوّل الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية)، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، ١٩٩٨، ص ١٠٢.

[٢] حول البنية المجتمعية العراقية وأثرها على التحول الديمقراطي في العراق، بالإمكان الرجوع إلى الدراسة التالية للباحث: نجم الدين محي الدين الريكاني، (البنية المجتمعية وتجربة بناء النظام الديمقراطي في العراق الجديد .. دراسة حول أثر البنية الإجتماعية على تطبيق الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣)، مجلة جامعة دهوك، الجزء ٢، العدد ١، عدد خاص- نيسان/٢٠١٩، ص ٥٠٤-٥٢٤.

مضمون الفكرة الديمقراطية، وبالتالي فإن الثقافة العربية وتوجهاتها تمثل واحدة من أهم معوقات التحول الديمقراطي في معظم البلدان العربية [١]. ومن هذا المنطلق سنبحث بداية في طبيعة ومكونات الثقافة العامة في العراق، قبل أن نوضح مضامين وملامح الثقافة السياسية السائدة فيه قبل وبعد التغيير.

**أولاً: طبيعة الثقافة العامة في العراق:** يؤكد العديد من الباحثين والمفكرين العرب بأنه على الرغم من النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده معظم البلدان العربية، إلاَ أن بنية المجتمعات العربية الثقافية المجسدة لنمط القيم والمفاهيم الاجتماعية والدينية والسلوكيات الناتجة عنها، والذي يسميه السوسيولوجيون بالمنظومة الثقافية والقيمية للمجتمع، تنطوي على جملة عناصر ومفاهيم وسلوكيات، تشكل تحديات حقيقية أمام نجاح أي عملية تحوّل سياسي تسعى لتطبيق النظام الديمقراطي في الحكم وتعمل على تعزيز وترسيخ مفاهيمها وقيمها داخل هذه المجتمعات، وبالتالي فهي قد واجهت مشكلة العجز الديمقراطي، فضلاً عن سيادة نمط من ثقافة التسلط في مختلف أنظمتها السياسية [٢].

فالثقافة العربية، حسب هؤلاء الباحثين، يغلب عليها الطابع التقليدي المحافظ، ويساهم في صوغ مضامينها واتجاهاتها الدين وعلومه وقيمه بالدرجة الأساسية، وكذلك، علوم اللغة العربية وآدابها، إضافة إلى القيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة.

---

[١] و في هذا الخصوص، تم تحديد مجموعة من العوامل مثل الإنتماءات والعصبيات القبلية والطائفية والعرقية وسيطرة الأعراف التقليدية وثقافة الخضوعالسلبي،نزعة التوجه نحو الداخل... إلخ، التي ساهمت في تشكيل أسس البنيان السياسي الذي قامت عليها الدولة وكذلك العلاقات والسلوكياتالإجتماعية في هذه المجتمعات. أنظر:
سمير الحمادي، قبل الثورات العربية وبعدها: أزمة الديمقراطية العربي، معهد العربية للدراسات، ٢٣ / ٦/ ٢٠١٤. يمكن الإطلاع على الدراسة على الرابط الألكتروني التالي:https://www.arabsfordemocracy.org/library-of-democracy/studies-and-research/item/350-2014-06-23-16-26-18 تم الإطلاع في: ٥/ ٤/ ٢٠١٩

[٢] لكن تياراً آخر من الكتاب والباحثين العرب رفضت هذه الطروحات التي ترى بأن العجز الديمقراطي والاستبداد في هذه البلدان هو انعكاس للبنية الثقافية وتفضيلاتها القيمية، بل هي تعود لطبيعة الأنظمة السياسية ذاتها، التي تفتقد الشرعية في وصولها إلى للحكم وكذلك في سلوكياتها التسلطية ولجوئها لخيار العنف شديد من أجل المحافظة على سلطتها وأنظمتها. أنظر:خالد غزال، المجتمعات العربية المأزومة وإعاقات الحداثة المركبة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٢.

لكن يبقى للفكر الديني والموروث العربي الإسلامي وامتداداته المتمثلة بالتيار الديني التقليدي المحافظ الذي برز في المنطقة العربية والعراق قبل فترة حكم الدولة العثمانية وأثنائها، التأثير الأكبر على هذه الثقافة، إضافة إلى تأثر هذه الثقافة ومنذ بدايات القرن العشرين، ببعض مظاهر التيار الفكري الحداثي العالمي (الغربي والشرقي) على حد سواء [١]. عليه، يمكننا ضمن هذا الإطار توضيح طبيعة الثقافة العراقية وعناصر تكوينها.

لقد غلب الطابع التقليدي على الثقافة العامة في العراق، تماماً مثل ثقافات المجتمعات العربية الأخرى. حيث شكل علماء الدين (سابقاً) الطبقة المثقفة أو المتعلمة التي احتكرت العلم والثقافة، وكانوا يعدون مراجع أساسية ينتظر منهم النظر في مختلف الأمور الدينية والدنيوية. فجل مثقفي تلك الحقبة وأدبائها استمدوا ثقافتهم من الموروث الديني الإسلامي[٢]. إلاّ أن التحوّلات والمتغيرات السياسية التي طرأت على واقع المجتمعات العربية بعد انهيار الدولة العثمانية، ساهمت في إنتاج مادة ثقافية وفكرية مختلفة نوعاً ما عن السابقة، بعد التلاقي مع الاتجاهات الفكرية الحديثة السائدة آنذاك. ولكن، على الرغم من كل ذلك، بقي الموروث العربي والديني الإسلامي هو الطاغي على الثقافة العربية والعراقية من ضمنها، و بقي هو العامل أكثر تأثيراً من غيره في صياغة الاتجاهات والأفكار والسلوكيات المتحكمة في العقل السياسي العربي.

**ثانياً: مكونات وإتجاهات الثقافة العامة في العراق:** تبرز أدبيات علم السياسة والاجتماع السياسي تأثيرات هذا الموروث العربي والديني الإسلامي بشكل واضح، الذي يُعبَّر عنه عادة بمفهوم الذهنيات والمسالك السلطوية أو التقليدية، كما أشرنا سابقاً، والتي يعدها الكثير من الباحثين العرب والأجانب بأنها من أبرز المعوقات أمام تجذر الفكر الديمقراطي في الواقع السياسي والاجتماعي العربي والعراقي على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يرى **إيلي خدوري** بأن هذا التراث يفتقد إلى أية أفكار أو

[١] لمزيد من التوضيح حول هذه الفكرة، أنظر:خالد غزال، نفس المصدر السابق، ص ١١-١٤.

[٢] عبد العزيز البسام، تنامي العقلية في النهضة العربية الحديثة: بحث في مكانة العقل في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٧٤.

ممارسات لها صلة بالديمقراطية ومفاهيمها وقيمها[١]. ومثله يرى **روفائيل بطي** بأن تكوينات العقل العربي يرتكز على ذهنيات فكرية تنزع نحو السلطوية والاستبداد أكثر من الانفتاح والتواصل مع الآخر المختلف [٢]. هذا فضلاً عن آخرين ممن كتبوا في هذا الشأن في دراسات مفيدة ومهمة، وأوضحوا تأثير هذا الموروث وانعكاساته السلبية على عقل الإنسان العربي في المجالين الاجتماعي والسياسي، من أمثال **عبد الله حموي** في كتابه (الشيخ والمريد)، و **هشام شرابي** في كتابه (البنية البطركية)، و**فؤاد إسحق الخوري** في مؤلفه (الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام)[٣].

وما يهمنا هنا هو توضيح أن هذا الموروث الثقافي العربي الإسلامي والحضاري بكل مضامينه، يوجد فيه ما يمكن أن يكون مع الديمقراطيات الوليدة أو الناشئة، سواء في العراق أو في البلدان العربية، ومنها ما هو ضد الانسجام أو التوافق مع المبادئ والنسق العام للديمقراطية، وهو الأغلب. فالأنساق القيمية التي أفرزتها التراكمات الحضارية عبر التاريخ، ما زالت توجه وتتحكم في مشاعر وسلوكيات الناس، وهي بحسب **حسن حنفي**، تشكل الجذور الذي تمدنا بأبنيتنا الثقافية أو ما نسميه بالبناء الفوقي. وهذه الجذور منها ما هو تراثي خالص، مستمدة من القرآن والحديث وعلوم الدين النقلية والعقلية، ومنها ما هو مستمد من الأبنية الواقعية التي تفرضها النظم الاجتماعية التي نعيش فيها[٤].

فهذه النظم الاجتماعية وما تنطوي عليها من قيم وأعراف وتقاليد وما ينتج عنها من سلوكيات ومواقف وعلاقات سلبية، تقوم على التعصب والانغلاق، تؤثر في مواقف الأفراد تجاه النظام السياسي، وتضعف من مستوى المشاركة السياسية الفاعلة لهؤلاء

---

(1) KEDOURIE, Elie, Democracy and Arab Political Cultural, 2nd ed, London: Frank CassandCo. Ltd,1994, pp. 6 – 8.

(٢) حول متضمنات آرائه في هذا الشأن، راجع كتابه التالي: PATAI, Rahapel, The Arab Mind, New York: Scribner, 1973.

(٣) إيليا حريق، (التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك)، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥١، كانون الثاني/ ٢٠٠٠، ص ٧.

(٤) حسن حنفي، (الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر)، مجلة المستقبل العربي، السنة 2، العدد ٨، تموز/ ١٩٧٩، ص ١٣٠- ١٣٩.

الأفراد والجماعات في الشأن العام والوطني. هذا فضلاً عن التأثيرات الناجمة عن الذهنية التي تنزع إلى السلطوية الشاملة ورفض النقد وعدم تقبل الحوار، وهي ما يربطه **هشام شرابي** بالتخلف الكامن في أعماق النظام الأبوي في مجتمعاتنا [١]، هذا النظام الذي لم يشهد تغييراً حقيقياً ولم يتم تحديثه على مدار قرن من الزمان، بل ترسخت وتعززت مفاهيمه وقيمه في فكرنا وثقافتنا كأشكال محدثة مزيفة.

وتكمن خطورة هذه المفاهيم وتحديداً العلاقات السلطوية الممتدة داخل هذه الجماعات، الأسرة خاصة، في تأثيرها المباشر في توجهات الأفراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية. فهي علاقات غير ديمقراطية و لا تتيح المشاركة، خاصة في ظل انتشار الخوف التقليدي من السلطة بكافة أشكالها، وتحديداً السلطة السياسية[٢]. هذا كله، إضافة إلى ما اصطبغت به شخصية الفرد العراقي من تعصب وقلق وازدواجية، والشك في نيات الآخرين وتأويلها، بسبب ما تركته الحروب العديدة ومظاهر العنف التي رافقتها من آثار نفسية وعادات سيئة وسلبية على تركيبة هذه الشخصية، والتي لا تزال تتحكم في مشاعره وسلوكياته حتى وقتنا هذا، والتي أنتجت في محصلتها النهائية «حالة من الاغتراب العام والتفكك الاجتماعي، وخلخلة القيم، والتبعية والطبقية، وسلطوية الأنظمة، وبالطبع غياب كامل للديمقراطية» [٣]. وإذا كانت هذه هي المكوّنات الأساسية التي صاغت طبيعة الثقافة العراقية بصورتها التقليدية والعامة، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، بأنها خلت من مكونات عصرية وحديثة فكرية وسياسية، تركت هي الأخرى بصماتها على طبيعة هذه الثقافة واتجاهاتها، منذ بداية نشأة الدولة العراقية الحديثة ولحد يومنا هذا، على الرغم من

---

[١] هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة: محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ١٤.

[2] KAVANGH, Dennis, (Political Behavior and Political Participation), in: PARRY, Geraint (Ed), Participation in Politics, Manchester: Manchester University Press, 1998, p. 112.

[٣] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط ٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص ٤٤٨.

مجابهة هذه الثقافة الوافدة من قبل الدولة والأهالي بكثير من السلبية[١]، لأن الموروث العربي الإسلامي التقليدي، كان ولا يزال طاغياً على الثقافة والعقلية العراقية، وفي توجيه سلوكيات أفراده وصياغة مواقفه.

وإلى جانب تأثير هذه التيارات التقليدية والحديثة على مضامين الثقافة العامة في العراق، لا بد من الإشارة إلى أنه كانت للنظم التربوية والتعليمية في العراق هي الأخرى الدور المهم في صياغة ملامح الثقافة العامة العراقية بشكلها المعاصر، حيث برزت طبقة مثقفة عراقية في الساحة الأدبية والسياسية، بعد ما نشط التوجه العام للدولة والمجتمع نحو التعليم والثقافة والفنون، وتحديداً التعليم العالي والاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية [٢]. وهذا ما كان له تأثيره أيضاً، في صوغ معالم الثقافة السياسية في العراق، إلى جانب المكونات الأخرى السابقة الذكر، باعتبارها جزءاً من الثقافة العامة السائدة في العراق[٣]. فقد حملت الثقافة السياسية الكثير من خصائص وسمات وتوجهات الثقافة العامة، وتأثرت بمكونات هذه الثقافة والقيم التي نتجت عنها إلى حد بعيد.

**3-2. ملامح وسمات الثقافة السياسية في العراق قبل عام 2003:** يرتكز منطلقنا في التحليل لهذه المفردة على حقيقة أن فرص نجاح عملية التحوّل الديمقراطي تزداد داخل مجتمع ما بازدياد درجة انسجامه واندماجه الثقافي، أي بوجود ثقافة سياسية وطنية تتجاوز العوالم الجزئية الخاصة، وتساعد على التواصل الحي بين مختلف مكونات المجتمع. ويرتبط وجود مثل هذه الثقافة بمدى وجود تراث ثقافي موحد ومنسجم بالدرجة الأساس، وبنظام التربية والتعليم، ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني

---

[١] عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٢٨.

[٢] في طبيعة أثر التعليم على الثقافة في العراق، انظر: عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق (الواقع ... والمستقبل)، مؤسسة مصر و مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ٢١٣-٢١٥.

[٣] للمزيد حول جملة هذه المكونات وأثرها في صياغة مضمون الثقافة السياسية في العراق، أنظر الفصل الثالث من المصدر التالي: محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي (وأبرز تحولاتها)، ط ٢، مركز العراق للدراسات، سلسلة رقم ٥٨، ٢٠١٣.

والإعلام المساهم في تعزيز قيم ومفاهيم مثل هذه الثقافة السياسية بالدرجة الثانية [١]. وعكس ذلك، فإن التشتت والانقسام الثقافي وتضارب البؤر الثقافية في المجتمع، لا يساعد على نشوء ونمو ثقافة سياسية وطنية تتماشى وتتلاءم مع متطلبات الديمقراطية ومبادئها ومفاهيمها وقيمها. عليه، ولكي نتعرف على ملامح وسمات الثقافة السياسية السائدة في العراق بعد عام **2003**، لابد لنا أن نقوم بقراءة بسيطة حول طبيعة ونمط الثقافة السياسية في المجتمع العراقي قبل هذا التأريخ، لكي نرى إن كان هناك تغيير ما في طبيعة وتوجهات هذه الثقافة أم لا.

يشير العديد من الباحثين إلى أن العراق شهد سيادة نمط الثقافة التقليدية (المحدودة) والرعوية (ثقافة الخضوع) على ثقافته السياسية، مع ضعف واضح أو غياب في مستويات تركُّز ثقافة المشاركة في مختلف مراحل تطوره السياسي قبل التغيير وبعده إلى درجة كبيرة. فالثقافة السياسية التقليدية، تشير إلى نمط من الثقافة يظهر فيها ضعف الوعي السياسي لدى الناس، وجهلاً بطبيعة النظام السياسي وبتأثير مخرجاته على حياتهم، وهم يتلقون هذه المخرجات ويمتثلون لقرارات وأوامر السلطة من دون أن يكون لهم دور في التأثير فيها، بل يتأثرون بها أكثر. وهي ثقافة سلبية لأنها تمثل عقبة في طريق إحداث أي تحوّل سياسي نحو الانفتاح والتطور والحداثة [٢].

أما الثقافة السياسية الرعوية (الخاضعة)، فهي الأخرى تعد ثقافة سلبية، وهي تنتشر في المجتمعات الحديثة ذات الأنظمة الأبوية والشمولية. وتتسم توجهات الأفراد فيها بالوعي السياسي بالنظام وبتأثير مخرجاته على حياتهم، ولكنهم لا يملكون القدرة على التأثير في قرارات النظام، وذلك بسبب الدور التسلطي والاستبدادي الذي يمارسه، فيميلون بالتالي إلى الخضوع لقراراته وسطوته على الرغم من وعيهم بحقيقته وتسلطه[٣]. وقد ساد هذان النمطان في الثقافة السياسية العراقية مع غياب وضعف

---

[١] برهان غليون، (منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية)، في مجموعة باحثين، المسألةالديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص ٢٤٦.

[٢] عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق...، مصدر سابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

[٣] عبد السلام علي نوير، الإتجاهات المعاصرة...، مصدر سابق، ص ٢١.

ثقافة المشاركة في عهد النظام السابق، وامتد هذا الضعف إلى المرحلة الجديدة التي يعيشها العراق حالياً على صعيد الدولة والمجتمع على حد سواء.

وفيما في ما يتعلق بالثقافة السياسية المشاركة (المساهمة)، التي هي نمط آخر من أنماط الثقافة السياسية، فهي تتسم بدرجة عالية من الوعي والمشاركة السياسية من قبل المواطنين. فهم واعون بعمليات وطبيعة المدخلات، ويرون أنفسهم ضمنياً مشاركين في التعبير عن المطالب وصنع القرارات عبر الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح. وتسود هذه الثقافة في المجتمعات ذات الأنظمة الديمقراطية الحديثة[١]، وذات البنية المجتمعية المتوافقة والمنسجمة مع مبادئ ومفاهيم الديمقراطية، والمؤمنة بمبدأ المواطنة وما وما يترتب عليه من حقوق وواجبات واعتبارات إنسانية وأخلاقية، ولهذا تسمى عادة بالثقافة الديمقرطية.

وعن أسباب ضعف وغياب هذا النمط من الثقافة السياسية المشاركة (الثقافة الديمقرطية) في العراق دولة ومجتمعاً، وسيادة النمطين السابقين (التقليدي والخضوعي)، فيمكن تفسيره وإعادته إلى جملة عوامل، يأتي في مقدمتها ما يتعلق بطبيعة البنية الثقافية والمحددات النابعة منها، فضلاً عن تأثيرات البنية الاجتماعية والإفرازات السلبية الناتجة عنها، والتي عملت معاً على توريث العراق حالة من التخلف في المجالين السياسي والاجتماعي، زادت منها طبيعة العلاقات العصبوية والقبلية والجهوية السائدة، وتكريسها لمشاعر ومفاهيم الولاء لهذه النظم الفرعية (القبيلة و الطائفة و المؤسسة الدينية)، أكثر منها للعراق كوطن وكدولة.

كما ساهمت المؤسسة الدينية والموروث الثقافي العربي الإسلامي، كما أشرنا سابقاً، في عدم بلورة وإنضاج سلوكيات مدنية، مثل احترام الرأي الآخر والتعددية، بسبب تركيزها على مفهوم الوحدانية، وتقديم مصلحة الجماعة والأمة على مصالح الفرد والدولة. أي أن التركيز كان على الجماعة أكثر من الفرد وحقوقه. كما اعتبر أي دعوة للعلمانية أو الفصل ما بين الدولة والدين، دعوة إلحادية وكافرة. وهكذا كان الجزء

[١] هشام حكمت عبدالستار، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية...، مصدر سابق، ص٣٢.

الأكبر من الوعي السياسي والثقافي العراقي، يعكس الموروث والثقافة الإسلامية وقيم المجتمع التقليدية، وهو ما كان سبباً أساسياً في عدم نضوج وبلورة ثقافة سياسية مساهمة، تدعم الانفتاح وتعزز مفاهيم وقيم الفكر الديمقراطي في اعتماد الحوار والتفاهم والتسامح المؤدي إلى قبول الآخر المختلف وتكريس مبدأ الشراكة والعيش المشترك[١]. هذا، مع ضرورة الإشارة إلى وجود لتيارات عدة متبانية داخل الفكر الإسلامي، منها ما أعلنت قبول الديمقراطية، وأكدت بأن الديمقرطية وقيمها ليست غريبة عن الفكر والموروث الإسلامي وقيمه.

ولكن يمكن القول هنا، بأن التأثير السلبي للثقافة التقليدية الموروثة في العراق، لم يكن هو وحده الذي ساهم في عدم القدرة على بناء ثقافة سياسية تدعم إقامة بنية مؤسسية ديمقراطية، بل ثمة عقبات أخرى في هذا الشأن، تمثلت بما سمّيناه بثقافة الخضوع التي سادت المجتمع العراقي، وتعاملت مع الثقافات الأخرى من موقع الهيمنة والإقصاء والتسلط والتعصب[٢]. وقد ساهمت في إنتاج هذه الثقافة، القيمُ والمفاهيمُ الدينية والاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية ونمط العلاقات السائدة في المجتمع العراقي. فعلى الرغم ممّا ساد حياة هذا المجتمع من مظاهر الحداثة الشكلية، إلا أن بنيته الثقافية والاجتماعية استمرت في إنتاج تأثيراتها السلبية في الواقع السياسي والاجتماعي في العراق الجديد، كما كان الحال قبل التغيير إلى حد كبير. وللأسف، لازالت الكثير من مظاهر هذه الثقافة هي السائدة في العراق اليوم، عراق ما بعد التغيير ، فكل الجهود التي بذلت من أجل تفكيك هذه البنية وإصلاحها وتطويرها وتغييرها لتتوافق مع الواقع الجديد الذي يعيشه العراق، قد باءت بالفشل، ونعتقد بأن ذلك سيستمر في المستقبل، لأن هذه الثقافة ومفاهيمها متجذرة في البنية المجتمعية والعقلية العراقية وفي توجهات الفرد والمجتع العراقي الثقافية.

---

[١] عامر حسن فياض، (أحجار كريمة في مستنقع آسن: حول الثقافة وإشكالية التحوّل الديمقراطي في العراق المعاصر)، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١٧، كانون الثاني/ ٢٠٠٦، ص ٢٧.

[٢] نفس المصدر، ص ٢٧.

**4. الثقافة السياسية والعجز الديمقراطي في العراق بعد عام 2003:** بداية نقول، أن آثار الثقافة الخاضعة والسلطوية القائمة على الإقصاء والتهميش، التي تنكر على العقل النقد والحوار وتكرس منطق السكوت والصمت وتثبيت واقع الحال، والتي تميزت بها الثقافة العامة والسياسية التي سادت العراق في معظم مراحل تاريخ تطوره السياسي، قد طالت الحاضر العراقي، ونعتقد بأن ذلك سيستمر في المستقبل، لأن مفاهيمها وقيمها لازالت متجذرة ومترسخة في البنية المجتمعية والعقلية العراقية. فقد تعرض العراقيون على أيدي قوات الاحتلال والقوات العراقية ومختلف القوى والتنظيمات الإرهابية المسلحة والميليشيات الطائفية للسجن والتعذيب والتهجير والقتل والاغتيال، ما ولّد حالة من الشك وعدم الثقة العميقة بين المواطنين والسلطات المهيمنة على الحكم، وكذلك فيما بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، من حيث إتهام السلطة الحاكمة بممارسة الإقصاء والهيمنة على مفاصل السلطة ومراكز النفوذ فيها، وأنها تعمل على تهميش باقي القوى والمكونات المجتمعية لمصلحة طرف ومكوّن اجتماعي واحد [١].

ففي هذا الصدد، يشير العديد من الباحثين السياسيين إلى أن من الصعوبة بمكان، أن يتم البناء السياسي خارج إطار البنية الثقافية للمجتمع وثقافته السياسية، أي أن هناك نوعاً من التلازم بين البنية الثقافية والبنية السياسية وما ينتج عنها من ممارسات وسلوكيات، رغم صعوبة الوصول إلى حالة التوافق والتناغم التام بين البنيتين السياسية والثقافية، نظراً لتنوع الخصوصيات الثقافية داخل بعض المجتمعات التي تتميز بالتعددية والتنوع الثقافي مثل العراق، وعكس ذلك فان النظام السياسي سيتعرض لكثير من المصاعب ويتهدده خطر السقوط والزوال [٢]. فكيف هو واقع الحال في العراق اليوم؟

---

[١] رعد حافظ سالم، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٧، الرسالة 254، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٦، ص ٦٢ - ٧٠.

[٢] حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص١١-١٢.

هذا ما سنحاول توضيحه في هذه الفقرة عبر إلقاء الضوء على طبيعة وواقع الثقافة السياسية السائدة في العراق اليوم. وعليه لابد لنا بداية أن نوضح طبيعة الإشكاليات النابعة من بنية العراق السياسة والإجتماعية التي تؤطر مضامين الثقافة السياسية في العراق اليوم وترسم سماتها وملامحها العامة، لكي نتمكن بالتالي الوقوف على أهم سمات وملامح هذه الثقافة وتبيان مدى تأثيرهاعلى مسيرة التحوّل السياسي نحو تكريس مفاهيم الحياة الديمقراطية في واقع العراق الجديد.

**4-1. إشكالية الدين والدولة والبناء الديمقراطي في العراق:** في الواقع، عديدة هي ومتنوعة الأشكاليات والمعوقات التي تنبع من البنية المجتمعية بأبعادها ومكوناتها وعناصرها المختلفة، والتي منعت من نشأة وترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في دعم مساعي بناء النموذج الديمقراطي في العراق على الصعيدين السياسي والاجتماعي. إلا أننا أخترنا أهمها، وهي إشكالية الدين والدولة في العراق الجديد، على أن نتبعها ببحث موضوعة المجتمع المدني ودوره في هذا الشأن في الفقرة التالية.

إن إحدى أهم المعضلات الذي يواجهه العراق في ميدان بناء النظام الديمقراطي بعد تغيير عام **2003**، هي الموانع الكثيرة التي تتضمنها البيئة الثقافية في العراق والبنية التي ترتكز عليها هياكلها الثقافية والإجتماعية، بفعل غلبة النزعة الدينية والقيم الاجتماعية التقليدية على طبيعة الثقافة والسلوكيات الناجمة عنها، والتي تحول دون إمكانية إحداث تغيير جذري لهذه البنى والقيم والمفاهيم التقليدية وتحويلها إلى أخرى حديثة ومتطورة تتلاءم والواقع السياسي السياسي الجديد الذي يعيشه العراق حالياً. عليه، فأن بحثنا في هذه الفقرة، سيقتصر على تحليل بعض مظاهر وسمات التحدي الذي يشكله إشكالية الدين والسياسة في الفكر السياسي والموروث التاريخي العراقي على على أن نتبعها ببحث موضوعة المجتمع المدني ودوره في هذا الميدان، في الفقرة التالية.

تشكل مسألة جدلية الديني والسياسي أو بمعنى آخر علاقة الدين بالدولة، وما تفرع عنها من ثنائيات جدلية حول العلاقة بين الإسلام والدولة والإسلام والديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي، وباعتبار الإسلام دين غالبية أبناء البلدان العربية، جوهر إشكالية

قديمة في الفكر السياسي العربي الإسلامي، تمتد بجذورها إلى حوالى قرن من الزمان في جلّ المنطقة العربية. وقد شكلت هذه المسألة جوهر الخلاف مابين التيارين الإسلامي و الليبرالي العلماني في مختلف البلدان العربية، ولا يزال قائماً ومستمراً إلى اليوم. لا بل أصبح هذا الخلاف اليوم أكثر قوة وحضوراً، بفعل التحوّلات السياسية الكبيرة التي شهدتها معظم البلدان العربية، وفي مقدمتها العراق، وبسبب الحضور الطاغي للتيار الإسلامي وهيمنته على مفاصل الحكم والسلطة في غالبية هذه البلدان. فهو بالتالي يعد خلافاً جوهرياً وأصيلاً، لأنه خلاف حول الخيار الثقافي لهذه البلدان[١]. فهو، خلاف يرتبط بالبنية الثقافية العربية وبمكوّنات هذه البنية، التي تصاغ وتتشكل داخله قيمه وتوجهاته وسلوكه، والذي يشكل العامل الديني والعقيدي (الإسلام) ومعه العامل الاجتماعي (القيم والأعراف والتقاليد) المقومين الأساسيين في صياغة وتشكيل ثقافة الفرد والمجتمع العربي.

ومن أجل تقديم تفسير موضوعي حول هذه المسألة (الإشكالية)، فان تحليلنا سيرتكز على إعتبار أساسي يأخذ بنظر الإعتبار دور الدين في المجتمع كمكون ثقافي وكمكون مؤسساتي [٢]، سواء في العراق أو في بعض البلدان العربية التي شهدت حديثاً تبدلات وتحوّلات في أنظمتها السياسية. وجدير بالإشارة هنا، إلى أنه كان للدين، باعتباره مكونا ثقافياً ومؤسسة، الدور الأساس في مسألة تشكيل الوحدات والكيانات السياسية،

---

[١] رفيق حبيب، (الديمقراطية الطائفية.. خيار علماني)، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٨، أكتوبر/ ٢٠١٢، ص١٠٠.

[٢] فالدين كمؤسسة، تملك سلطة مرجعية غير رسمية، وله بهذه الصفة مراكز متعددة، ويمتلك منظومة فقهية /لاهوتية ذات تيارات متباعدة ومدارس متعارضة واتجاهات متباينة داخل كل مدرسة. وكمكون ثقافي، فهو يمثل نظام قيمي تحدده الطبيعة الاجتماعية لأصحابه (حضر، بدو، تقليديون، حداثيون)، كما ينبثق من الدين حركات اجتماعية ذات مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة (براغماتيون، راديكاليون أو وسطيون)، مع الأشارة إلى أن المؤسسات غير الرسمية المتمثلة بالمرجعيات الدينية وشبكات الطقوس والزيارات الجماهيرية، والحركات الاجتماعية المجازة أو السرية المرتبطة بها أو المنبثقة عنها، أصبحت كلها الآن كيانات فاعلة حرة تنشط وتتحرك بحرية وعلنية.حول ذلك أنظر: فالح عبدالجبار، (تفتيت الهوية الطائفية ومأزق الغموض السياسي)،مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٩، خريف/ ٢٠٠٩،ص ١٩٧- ١٩٨.

وبناء الدولة القومية في أوروبا [١]، حيث قامت إمبراطوريات في الماضي على أساس الهوية الدينية (الإمبراطورية الرومانية)، تماماً كما قامت إمبراطوريات على أساس الإسلام، كانت آخرها (الإمبراطورية العثمانية). لكن الدين كشكل للانتساب الاجتماعي بعد الثقافة، وفي تحديد الهوية القومية وتعيينها، لم يكن له الدور نفسه في المنطقة العربية كما كان له في أوروبا. فإضافة إلى الانقسام الحاد الذي يشهده (مذاهب وشيع وفرق)، فإنه (الدين) لم يتمكن من أن يؤطر ويكيف نفسه مع التحوّل والانتقال السريع الذي شهدته الدولة من عصر الدولة الإمبراطورية المقدسة، إلى عهد الدولة القومية الحديثة، التي تقوم على أساس مبدأ المواطنة والمساواة، بغض النظر عن دين ومعتقد الفرد فيها (مسلماً كان أم مسيحياً) [٢]. وهذا ما برز حديثاً في أكثر من دولة عربية وفي العراق كذلك.

والواقع، إن الموضوعات التي تدخل في إطار جدلية الديني والسياسي والعلاقة ما بين الإسلام والديمقراطية أو الإسلام والعلمانية كثيرة ومتنوعة، وهي نقاط تثير خلافاً عميقاً لا يزال قائماً من دون حل. ولا نود الدخول في تفاصيل هذا الخلاف الفكري والسياسي المتشعب، بل ما يهمنا هو معرفة إن كانت هناك إمكانية ما في إقامة دولة ديمقراطية في ظل هيمنة سياسية للفكر والتيار الديني الإسلامي على مثل هذه الدولة أم لا. حيث انقسم الباحثون والكتاب إلى فريقين حول هذه المسألة. فريق يرى أن هناك إمكانية لقيام مثل هذه الدولة الديمقراطية، عبر بناء تيار إسلامي ديمقراطي مؤمِن فعلاً بمبادئ وقيم الديمقراطية. في حين يؤكد الفريق الآخر، إستحالة ذلك، بدعوى أن هناك أسباباً بنيوية وفكرية كامنة في بنية الخطاب الديني السياسي للجماعات والتيارات ذات

---

[1] GELNER, Ernest, Nations and Nationalism, Oxford: Blackwell Publishing, 1992, p.44.

[٢] فلا زالت الكثير من دولنا متمسكة بمبدأ (أهل الذمة) والذي سبق للدولة العثمانية أن أقامت نظام الملل (Milet) على أساسه، بصفته صيغة للتعامل مع هذا الواقع الاجتماعي والثقافي. أي الهرمية القديمة والنظام الذي يلغي مبدأ المساواة من الأساس.للمزيد حول هذا النظام ومتضمناته، أنظر: Ithamar Rabinovich&Milton J. ESMAN, (Eds), Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East, Ithaca and London: Cornell University Press,1988, pp. 39-53.

المرجعية الإسلامية، وهي بحكم طبيعتها العقدية، عاجزة عن الانفتاح الكامل على قيم الديمقراطية [١]. ويرى هذا الفريق الثاني، بأن المشكلة تكمن في محورين: الأول، يتعلق بالنظرة لطبيعة وشكل الدولة ومرجعيتها القانونية والسياسية، والثاني، يرتبط بطبيعة العلاقة مع المجتمع، والوظائف والأدوار التي تقوم بها الدولة تجاهه، والنظرة إلى الفرد وحقوقه وحرياته، وفي المقدمة منها ما يتعلق بحقوق الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية [٢]. ولكن الإشكالية هو بكيفية تحويلها إلى دين ودولة معاً. فهذا يناقض أسس الدولة الحديثة، الدولة الديمقراطية التي اقترنت بالعلمنة، أي فصل الدين عن الدولة ونقل الولاءات الدينية والفرعية (الطائفية والقبلية) إلى الدولة والوطن[٣]. فمسألة العلمنة، لا تزال موضع خلاف عميق وغير محسوم بين التيارين الديني الإسلامي والليبرالي العلماني، وغير معترف به من التيار والفكر الإسلامي أصلاً، وأصبحت بالتالي من معوقات بناء الدولة والنظام الديمقراطي في معظم البلدان العربية والاسلامية.

لذا، فإن هذه الحركات والأحزاب الإسلامية تثير الكثير من المخاوف والشكوك عند وصولها للحكم وسيطرتها على السلطة، من أن تعمل على تكريس النزعة الدينية على بنية الدولة ومؤسساتها وبالشكل الذي يتعارض مع أسس ومبادئ ومفاهيم الدولة الديمقراطية ونظامها، القائم على المواطنة والعدالة والمساواة وتكريس الحريات الفردية وحقوق الانسان وحكم القانون والمؤسسات. وهذا ما شهده، ولا يزال، مسار إعادة بناء

---

[١] عمر الشوبكي، (هل يمكن بناء تيار إسلامي ديمقراطي)، مجلة الديمقراطية، السنة ٣، العدد ١٢، أكتوبر/ ٢٠٠٣، ص ١١١.

[٢] لمزيد من التفصيل المفيد حول هذه المسألة أنظر المصادر التالية: حازم صاغية، (مسألة الأقليات في الشرق الأوسط ومدى صعوبة بناء الأمم - الدول)،مجلة معلومات (الاقليات بين المواطنة والولاء)، العدد ١٠٦، أيلول/ ٢٠١٢، ص٣٤- ٣٨.انظر: برهان غليون، (الجماعة والجماعة الإسلامية والمواطنة)، مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي، العدد ٨، حزيران/ ٢٠٠٨، ص ٧٥- ٨٠. وأيضاً:حامد عبدالماجد، (الإسلاميون وتحديات السياسة والحكم)، مجلة الديمقراطية، السنة ١٢، العدد ٤٨، أكتوبر/٢٠١٢، الجزء الأول، ص١١١- ١١٢.

[3] ANDERSON, Benedict, Imagined Communities: Reflections on the OriginandSpread of National, London: Verson, 1983, p.19.

نقلاً عن: فالح عبدالجبار، (إشكاليات الوطني والإثني/ المذهبي في العراق)، مجلة إضافات، العدد ١، شتاء/ ٢٠٠٨، ص ٧٢- ٧٣.

الدولة والنظام السياسي في العراق بعد عام **2003**، الذي هيمنت عليه القوى الإسلامية بالدرجة الأساسية، كما شهد تدخلاً واضحاً للدين ومؤسساته ورموزه في الشأن السياسي منذ بدء التغيير وانطلاق العملية السياسية ولحد اليوم.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن إشكالية الديني والسياسي، أو حضور وغياب البعد الديني في الشأن السياسي والتدخل في الدولة، له جذور ودلائل في تاريخ العراق السياسي، والذي عبر عنه الحضور الواضح لكثير من الأحزاب والتنظيمات الإسلامية (سنية وشيعية) أو ما سمي بالإسلام السياسي، سواء في فترة الحكم الملكي، أو في عهد النظام الجمهوري[١]. فقد مارس الدين بشكل مؤسسي (أحزاب) ومعرفي (مؤسسات ثقافية) دوراً في كثير من الأحداث والتحوّلات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق قبل عام **2003**. كما حاول النظام السابق، إستثمار الدين في السياسة والتدخل في الشأن الديني، واللجوء للدين والقبيلة في فترة الحصار الاقتصادي إبان تسعينيات القرن الماضي، حتى أصبح للدين والقبيلة حضورها الفاعل في الشأن السياسي العراقي[٢].

أما في العراق الجديد، عراق ما بعد **2003**، فقد سعت الأحزاب الدينية الإسلامية (الشيعية والسنية) بعد هيمنتها على مفاصل السلطة والحكم في الدولة الجديدة، نحو أدلجة نظامها السياسي بالمفاهيم والأطر الدينية والطائفية، وسعت، من خلال بعض القوى السياسية، لتحويل هويتها من هوية وطنية عراقية لدولة مدنية قائمة على المواطنة والحقوق، إلى دولة دينية وعرقية تعتمد على الدين الواحد والأمة والانتماء العرقي[٣]، رغم أن الدستور العراقي الدائم لعام **2005** يشير إلى أنها دولة إتحادية ذات نظام ديمقراطي برلماني [٤].

---

[١] حول هذه الأحزاب ودورها في التاريخ السياسي العراقي، أنظر: رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق، مجلد بجزئين. مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١١.

[2] BARAM. Amatzia, Neo –Tribalism in Iraq Saddam Hussien Tribal Policies 1991-96, International Journal of Middle East Studies. Vol. 29,No. 1, 1997, pp.1-13.

[٣] منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي.. دراسة قانونية، مطبعة آراس، أربيل، ٢٠١٠، ص ١٢٣- ١٢٧.

[٤] أنظر:نص المادة (1) في وثيقة مسودة دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

فالتغيير الذي حصل في نيسان عام **2003**، أسفر عن انفتاح الساحة السياسية أمام منافسات عديدة اجتماعية وسياسية وثقافية بين مختلف الجماعات والمكونات الاجتماعية العراقية، وأدى مجمل هذا الوضع إلى إبراز الدين في مركز الصدارة، ودفع بالقوى القبلية والطبقات الوسطى للسباحة مع التيار الديني، الذي أصبح الأداة الفاعلة الرئيسة للحراك الاجتماعي والسياسي في النظام الجديد، على الرغم من أنها لم تتخلَّ تماماً عن محاولتها للعمل باستقلالية أيضاً. كما حاولت كل طائفة عبر قواها السياسية بناء كتلها الطائفية، ودخلت في صراع من أجل تقاسم السلطة والثروة [١]. فكان ذلك إشارة واضحة إلى الحضور الديني (الطائفي)، وتحديداً في تراكيب الدولة الجديدة ونظامها السياسي، على الرغم من أن بناءها الدستوري يشير إلى أنها مرتكزة على أسس ديمقراطية تعددية وبرلمانية كما أسلفنا سابقاً.

ففي العراق اليوم، لا زال الخوف قائماً من إستمرار هيمنة الفكر الديني ومفاهيمه على البناء الجديد الذي تشهده الدولة العراقية، على الرغم من الشكل الديمقراطي الذي برزت فيه. وتتجسد هذه الهيمنة بالتدخل الواضح والجلي للمؤسسات الدينية ورموزها في الشأن السياسي العراقي. فقد أصبح لها حضور فاعل، لا بل حضور قائد ومسيِّر للعملية السياسية منذ بدايتها وحتى اليوم، وذلك في ظل غياب واضح وغريب للتيار العلماني والوسطي ومؤسسات المجتمع المدني[٢]. فالتغيير الذي شهده العراق بالقوة من الأعلى، ساهم في بروز البنى التقليدية الدينية والقبلية، وتشكيلها جبهات للدفاع عن وجودها ضد التغيير. وأسفر ذلك عن طغيان للتيارات السلفية والغيبية والفئوية العاجزة عن تقديم مشروع ثقافي وطني، يستطيع تحريك هذه البنية الاجتماعية ودفعها للانسجام والتصالح والتسامح[٣]، والانطلاق في عملية تغيير سياسي واجتماعي يتلائم مع متطلبات وشروط الواقع الجديد.

---

[١] فالح عبدالجبار، تفتيت الهويات الطائفية...، مصدر سابق، ص ١٩٦- ١٩٧.

[٢] لمزيد من التفصيل حول التغيرات التي طرأت على خطاب الحركات الأسلامية خلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، راجع: محمد بديوي الشمري،تحولات الإسلام السياسي في العراق، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١.

[٣] سعد سلوم، (سؤال الإصلاح في زمن التغيير)، مجلة مسارات، السنة ٤، العدد ١، ٢٠٠٩، ص ٤.

ويمكن تأكيد مظاهر هذا البروز الطاغي للدين ورموزه وتدخلها في شؤون السياسة والدولة، والتي أحدثت شرخاً واضحاً في علاقة الدولة بالمجتمع، في تصريحات ودعوات وبيانات وبرامج الأحزاب الدينية (الشيعية والسنية) على حد سواء. فقد أشارت بعض تصريحات رموز وقيادات دينية شيعية في بدايات الاحتلال إلى أنه ليس من مصلحة الشيعة مواجهة القوات الأمريكية في الوقت الراهن، بل إن الأولوية تكمن في كيفية ضمان تمتعهم بالامتيازات التي تتناسب مع نسبتهم في الشارع العراقي، أي كيفية ضمان الحصول على السلطة والحفاظ عليها، وهو ما تجلى في العلاقة الطردية الموجبة مع تكوين الاحتلال والسعي للوصول للسلطة [١]. وهكذا، وجهت بعض هذه القيادات إنتقادات حادة إلى مقتدى الصدر وتياره، واتهامه « بأنه لا يراعي المصالح الشيعية العليا في تصديه للقوات الأمريكية المحتلة» [٢].

كما يمكن الإشارة في هذا المجال، إلى الفتاوى التي صدرت من المرجعيات الدينية بشأن العملية السياسية، إذ أفتت المرجعية الشيعية بكلمة ( **نعم** ) للدستور المقترح، بينما وقفت هيئة علماء المسلمين السنية مع ( **لا** ) ضد الدستور، ودعت إلى مقاطعة الاستفتاء والانتخابات. وصدرت الفتاوى والتصريحات من كلا الطائفتين بأنها ستتبرأ من كل من لا يمتثل لأوامرها، وسيحمل هذا التبرأ غضب الله ورسوله والأئمة الأطهار. كما تجلى ذلك أيضاً في مشاريع وبرامج هذه الأحزاب أيضاً، وهي مشاريع ظهرت بطبيعة أصولية إسلامية من جهة، وبطبيعة طائفية (مذهبية) من جهة أخرى، وهذا ما عكسته طبيعة التعاطي مع صياغة الدستور، وموضوع تحديد هوية الدولة ونظامها السياسي، فضلاً عن ما عكسته القوائم الانتخابية للدورتين الأولى والثانية [٣]، وكذلك

---

[١] ستار جبار علاويو خضر عباس عطوان،العراق:قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، دراسات استراتيجية (١١٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٣١.

[٢] محمد السعيد إدريس، (مأزق الشيعة في العراق بين الاحتلال والمقاومة السلمية)، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٠، ٢٠٠٥، ص ٢٢- ٢٤.

[٣] قيس جواد الغريري، (مسيرة الديمقراطية في العراق: الدوافع والمعوقات)، مجلة دراسات سياسية، العدد ١٣، كانون الأول/ ٢٠٠٨، ص ١٠٠-١٠١.

في الدورتين الإنتخابيتين الأخيرتين، حيث إستمر هذا النهج في التعاطي مع الشان العام وحتى يوما هذا.

ولا يزال مظاهر هذا التدخل والحضور في الشأن العام وفي الهيمنة على الدولة وتوجيه سياساتها واضحاً ومستمراً. وهذا ما توضح جلياً في تدخل المؤسسات والمرجعيات الدينية في الشأن السياسي أيام هيمنة داعش على بعض المحافظات العراقية، وكذلك في موضوع المظاهرات التي إنطلقت في عموم العراق، حتى وصل الأمر إلى أن تصبح هي المرجعية الأساسية، عبر خطبها وفتاويها، في كيفية معالجة المشاكل والأزمات، وفي وضع البرامج الحكومية وتوجيه أنشطتها، وفي إنهاء عمل الحكومة وإختيار البديل عنها، بعيداً عن المرجعية الأساسية، وهي المرجعية القانونية والدستورية، التي من المفترض أن يتم الرجوع إليها في موضوعات كهذه. لأننا، وحسب الدستور، نعيش في ظل دولة ونظام ديمقراطي!!. وفي الواقع، ثمة مؤشرات ودلائل كثيرة على مظاهر الحضور الديني المكثف في الشأن السياسي والتدخل في أمور الدولة في العراق، إلاّ أننا اكتفينا بأبراز بعض الأمثلة والدلائل على ذلك.

ويبقى من الضروري الإشارة هنا إلى خطورة هذا الحضور وهيمنة وطغيان الدين على الشأن السياسي، على حاضر ومستقبل العراق وسعيه نحو الحياة الديمقراطية. فهذه الهيمنة وهذا التدخل قد ساهما في إضعاف صدقية النظام السياسي وقدرته على إنتاج مشروع وطني غير طائفي يستوعب الآخر المختلف، ولا يعمل على إقصاء هذا الآخر المختلف دينياً أو طائفياً أو عرقياً[١]. وهذا ما تجسد في الخطاب السياسي الطائفي لمختلف الحركات والأحزاب والقوى الدينية الفاعلة في العراق، وانعكس بالتالي على طبيعة التعامل مع الأقليات داخل العراق، وهي أقليات تعرضت للقتل والاضطهاد والتهجير. فضلاً عن الإنعكاسات السلبية لكل هذا على طبيعة دور منظمات وهيئات المجتمع المدني في العراق والذي سنوضحه أدناه.

[١] فالح عبدالجبار، إشكاليات الوطني والإثني...، مصدر سابق، ص ٧٩.

**4-2. المجتمع المدني وإشكالية العجز الديمقراطي في العراق:** تعد مسألة وجود هيئات ومنظمات المجتمع المدني باختلاف تنوعاته وتوجهاته، ضرورة مهمة وأساسية من ضرورات ومرتكزات البناء الديمقراطي السليم في أي مجتمع من المجتمعات. فالمجتمع المدني يشكل الظهير القوي للدولة ومؤسساتها في مجال استكمال شروط إعادة بناء الدولة ونظامها السياسي وفق المبادئ والمفاهيم الديمقراطية. فوجوده يجسد أحد أهم مقوّمات البناء الثقافي والاجتماعي للنظام الديمقراطي الذي لا يمكن أن يعمل من دونه أو في غيابه. بعبارة أخرى، يعد المجتمع المدني القاعدة التحتية للبناء الديمقراطي والحاضنة الاجتماعية للديمقراطية ورديفها، والوعاء الذي تتم داخله تفاعلاتها وعلاقاتها بالمجتمع. فدور هذه الهيئات والمنظمات أساسي ومهم في التنمية السياسية، وفي تكريس الوعي المجتمعي من خلال نشر ثقافة الديمقراطية المعبرة عن استحقاقات ومستلزمات المواطنة وبناء دولة القانون والحقوق [١]. كما أن قوة أو ضعف حضور هذا المجتمع المدني، يعد دليلاً على مدى إيجابية أو سلبية البنية والمنظومة الثقافية والقيمية السائدة في هذا المجتمع. وبناء على ما تقدم، سنحاول أدناه، البحث في طبيعة تكوين هذا المجتمع، والدور الذي مارسه في العراق في ميدان نشر الثقافة والوعي بمبادئ ومفاهيم وقيم الديمقراطية، ضمن المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق حالياً.

**أولاً: التعريف بالمجتمع المدني وبدايات تكوينه في العراق الجديد:** من دون العودة إلى جذور تكون هذا المجتمع ومؤسساته، يمكننا الإشارة بداية، إلى أن حال المجتمع المدني وأوضاعه في العراق قبل التغيير، وإلى حد ما بعد التغيير، لم يختلف كثيراً عن أوضاعه وأدواره في مجمل البلدان العربية، باستثناء لبنان [٢]. كما يؤكد

---

[١] لمزيد من التفصيل حول الثقافة الديمقراطية والديمقراطية الإجتماعية وكذلك الهوية العامة للديمقراطية، راجع:ريناس بنافي، الثقافة الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ١٣ نوفمبر ٢٠١٧. تم الإطلاع في: ٢٠٢٠/٢/١١. يمكن الإطلاع على هذه الدراسةعلى الرابط الإلكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=50549

[٢] فقد وقفت الأنظمة العربية وحكامها، وكذلك الكثير من القوى السياسية خارج الحكم، في وجه مؤسسات ونشاط هذا المجتمع، و وضعتها في خانة المعارضة السياسية، وتم التعامل معها كخصم وعدو، وجوبهت دعوات هذا المجتمع بإقرار التعددية وإشاعة الحريات واحترام حقوق الإنسان،

العديد من الدراسات المعنية بهذا الشأن، إلى أن مفهوم المجتمع المدني، تطور بفعل مساهمات الباحثين المتعددة والمتنوعة قديماً وحتى وقتنا هذا. كما تدخل في تحليل مضامين مفهومها ودورها مقاربات عديدة، تاريخية وسياسية وفكرية، تنصرف إلى مضامينها وأنواعها وعوامل نشأتها وتطورها، ومجال عملها والأهداف التي تتوخاها[١]. ولذا فإن مفهوم المجتمع المدني يعدّ مفهوماً معقداً يكتنفه كثير من اللبس والتباين، كما يدخل في تحديد معناه العديد من العوامل ذات المضامين الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد شيوع كثرة استعمال هذا المفهوم كآلية لتعبئة الفواعل السياسية والاجتماعية من جهة، وكأداة للتحليل السوسيولوجي للمتغيرات الراهنة من جهة أخرى.

فبحسب هذه الدراسات، يعرف المجتمع المدني بأنه «الأفراد والمجموعات الناشطة في الحقل العام، والمنخرطون في عمل الجمعيات والنقابات والاتحادات والقوى المهنية، والمتحدرون من فئات وطبقات مختلفة، والذين استطاعوا تنظيم أنفسهم على نحو مشترك، مقيمين أشكالاً من التضامن بينهم، في ظل ما وفرته الدولة المدنية، وباعتبار نشاطهم عابراً للطوائف والإثنيات والمذاهب والأيديولوجيات السياسية والانتماءات العشائرية والقبلية والعائلية والجهوية» [٢]. وبهذا المعنى، يمكن القول بأن المجتمع المدني، هو مجتمع تطوعي لموازاة سلطة الدولة ورصد ورقابة أعمالها ونشاطها. وتأتي نشأتها طبيعية في أجواء الحرية والديمقراطية، كما أنه مرتبط بمستوى تقدم أو تخلف الوعي العام والوعي الحقوقي بشكل خاص، ويقوم على أركان ومقومات، ويتطلب توفر جملة شروط وأجواء ملائمة لضمان نجاحه [٣]. وهو بهذا المعنى يختلف عن مفهوم

---

وتأكيد مبادئ المواطنة والمساواة الكاملة بالرفض والتشكيك، كما تعرضت قياداته والمنتسبين إليه لحملات التشويه والملاحقة والاعتقال. أنظر: عبد الحسين شعبان، نوافذ وألغام: المجتمع المدني.. الوجه الآخر للسياسة، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩، ص ٤٩- ٥٠.

[١] للمزيد من التفاصيل، أنظر: فالح عبدالجبار، المجتمع المدني في عراق مابعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد– بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨- ١٤.

[2] BRYNEN, Rex (Ed), The Concept of Civil Society and the Arab Word, Boulder andLondon: Lynne Rienner Publishers, Vol. 1, 1995, pp.131 – 132.

[٣] حول هذه الأركان والشروط، انظر:عبد الحسين شعبان، نوافذ وألغام..، نفس المصدر السابق ، ص٥١- ٥٢.

المجتمع الأهلي، الذي يرتكز على علاقات عصبوية وروابط الدم والقرابة، اكثر من الروابط الإجتماعية والثقافية والحقوقية.

ويعد حق تأسيس الجمعيات الأهلية والمدنية، من الحقوق الأساسية للإنسان، التي تؤكدها دساتير جميع الدول الديمقراطية والمدنية. فمن منطلق وقاعدة حقوق الإنسان، يمكن تحديد قوة الدولة الحديثة وديمقراطيتها، بقوة حضور تنظيماتها المدنية ومؤسساتها الأهلية على حد سواء. فوجودها وضمان عملها بحرية واستقلالية، يساعد على توسيع فضاء الديمقراطية والشفافية والمحاسبة وصيانة الحقوق والحريات، والعكس صحيح أيضاً[١]. وفي عراق ما بعد التغيير، وفي ظل أجواء الانفتاح والحرية والانتقال نحو الحياة الديمقراطية، ظهرت وتشكلت ظروف موضوعية وذاتية لتأسيس منظمات وهيئات المجتمع المدني. وهكذا ظهرت حوالي **5071** هيئة ومنظمة من هيئات المجتمع المدني في العراق بعد عام **2003**، في مختلف الاختصاصات وفي مختلف المدن والمحافظات العراقية [٢]. لكن، من الضروري الإشارة هنا إلى أن هذه الإحصائية قديمة تعود لعام **2006**، فهي معرضة للزيادة أو النقصان حالياً، وعلى الأرجح النقصان ولأسباب عديدة، لكن لا يمكن الجزم، لأن لايوجد لحد الآن إحصاء رسمي دقيق يمكن الاعتماد عليه.

وعلى غرار دستور عام **1925** في المادة **(12)**، والمادة **(13)** فقرة **(ج)** في قانون إدارة الدولة المؤقت لعام**2004** [٣]، أكد الدستور العراقي الدائم لعام **2005** في المادة **(37)**، على حق حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها. كما أشارت المادة **(43)** إلى حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها [٤]. ولكن السؤال هنا هو، هل التطور في التشريعات

---

[١] نفس المصدر، ص ٥٢ ـ ٥٣.

[٢] أنظر: جرد نهائي لمنظمات المجتمع المدني حسب الموقع الجغرافي والأختصاص المدني، وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني:مكتب المنظمات غير الحكومية ، بغداد، ١٣ آب ٢٠٠٦.

[٣] أنظر نص المادة في: مسودة قانون إدارة الدولة المؤقت لعام ٢٠٠٤، في: منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي...، مصدر سابق، ص ٢٨٣.

[٤] حول نصوص هذه المواد، أنظر:مسودة الدستور العراقي الدائم لعام،٢٠٠٥، بغداد- العراق.

الخاصة بحق إنشاء الجمعيات وهيئات المجتمع المدني في العراق بعد حوالى نصف قرن من التغييب والتضييق على الحريات والنشاط العام، ومجرد النص عليها في الدستور، كافٍ للاستدلال على ازدهار الممارسة الديمقراطية وإلى وجود ثقافة سياسية في العراق تعكس وتسهم في تعزيز هذه الممارسة، وعلى أن هذه المنظمات والهيئات تمارس دورها ونشاطها حسبما هو مفترض ومطلوب منها كما في الأنظمة الديمقراطية المدنية؟.

**ثانياً: المجتمع المدني ودوره في البناء الديمقراطي في العراق:** بعد حصول التغيير في العراق عام **2003**، وإعلان التوجه نحو الحياة الديمقراطية والدستورية، برزت الحاجة إلى دور فعال ونشيط لهيئات المجتمع المدني بجميع أشكالها واختصاصاتها. فدور هذا المجتمع مهم وضروري في المرحلة الانتقالية للتحوّل الديمقراطي الذي يشهده العراق الآن، وهو كذلك في المرحلة التالية للتحوّل، وهي مرحلة تعزيز وترسيخ الديمقراطية.

فلكي تقوم هذه المنظمات والهيئات بالدور المطلوب منها، لا بد من توفر شروط ومستلزمات عدة تهيئ لها المناخ الملائم للقيام بدورها ونشاطاتها من دون ضغط أو تقييد. كما يجب أن يقوم بناء هذه الهيئات على هيكل ديمقراطي، وتسود حياتها الداخلية قيم وممارسات الديمقراطية، وأن تعمل ضمن جو من الشفافية التامة، وتحرص على بناء تجربة ديمقراطية قائمة على التعددية الحقيقية والمشاركة واحترام مبادئ حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع كافة، ونبذ أي سلوك ومظهر من مظاهر التعصب والعنصرية، مع ضرورة اعتماد أساليب عمل سلمية وشرعية [١].

وبتطبيق ما تقدم على واقع هذه المنظمات في العراق، سيظهر لنا بأن هناك مظاهر سلبية عديدة قد رافقت نشأة وعمل وأدوار هذه المنظمات[٢]. فبعد زوال الحكم الشمولي، اتضح بأن المجتمع العراقي يفتقد إلى أي مؤسسات أو روابط مدنية ويعاني من

---

[١] مهدي الحافظ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت- بغداد، ٢٠٠٩،ص ٢٣٣.

[٢] علاء عبدالرزاق، المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٥- ٥٠.

الانقسام ويقف أمام أزمة هوية مزمنة. وفي ظل هذه الأجواء غير الطبيعية، ولدت وتكاثرت العشرات من هيئات ومنظمات المجتمع المدني، هذه الولادة التي يصفها **فالح عبد الجبار**، بأنها « لم تأتِ نتيجة تناغم، بل نتيجة تصادم وتصارع وتضارب في المصالح والأجندات»[١]، أي أن شروط ومناخ النشأة لم تكن طبيعية.

فالمجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويزدهر ويؤدي دوره المطلوب إذا بقيت البنية المؤسساتية للدولة ضعيفة (خصوصاً المؤسسات الدستورية والقضائية). وصحيح أن التعددية والتنوع، هي شرط من شروط المجتمع المدني والدور والرسالة التي يؤديها، إلاّ أن الملاحظ أن التعددية في طبيعة المجتمع المدني العراقي بعد التغيير، كانت ذات ملمح طائفي وإثني. فهو يحافظ على التعدد الطائفي، ويلغي التنوع داخل الطوائف والإثنيات. هذا فضلاً عن سعي الأحزاب السياسية إلى إخضاعه لسيطرتها عبر تقديم الدعم له، ومحاولة المؤسسات الدينية عرقلة نمو المؤسسات الاجتماعية المستقلة ذات التوجهات الدنيوية [٢]. أي أنها دخلت هي الأخرى في لعبة التسييس.

لقد عكست تجربة ما بعد الاحتلال في العراق، إنشغال العديد من هذه التنظيمات في قضايا الحقوق المدنية والسياسية، وإهمالها القضايا والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. هذا فضلاً عن إقتصار دورها على الأهداف المطلبية والاحتجاجية والانتقادات، أكثر من التركيز على المشاركة واقتراح قوانين وبرامج تستهدف الصالح العام. كما تنتقد من ناحية تمويلها، وبأنها تهدف إلى تحقيق مكاسب مادية، وهي غير محايدة وغير مستقلة وغير موضوعية في تقييماتها، وإلى أن العديد منها يعد امتداداً لبعض الأحزاب والتيارات الدينية أو الطائفية أو الإثنية، وبالتالي فهي ليست أكثر من واجهة لهذه الحركات والتيارات السياسية والدينية [٣]. هذا، فضلاً عن عدم تمتعها بالخبرة المعرفية اللازمة في ميدان العمل الاجتماعي والرسمي، وتنامي حالات الفساد داخلها، خاصة في ظل عدم توفر الرقابة المناسبة من قبل المانحين أو الدولة، وهذا ما يوقع العديد

---

[١] فالح عبدالجبار ، المجتمع المدني...، مصدر سابق، ص ٢٣.
[٢] نفس المصدر، ص ٥٩.
[٣] عبد الحسين شعبان، نوافذ وألغام...، مصدر سابق، ص ١٣٢- ١٤٢.

من هذه المنظمات في مصيدة الفساد، كسوء استغلال التمويلات أو سوء استخدام التفويض[١].

وجملة القول، إن العراق بعد التغيير في عام **2003**، قد شهد تشكيل عدد كبير من مؤسسات وهيئات المجتمع المدني التي أفادت من الظروف السياسية الجديدة وأجواء الانفتاح التي توفرت لها بفعل هذا التغيير. فأي تغيير سياسي تتبعه عادة تغييرات ثقافية واجتماعية أيضاً. وقد شكلت هذه الهيئات نواة المجتمع المدني في العراق الجديد، لكنها في الوقت ذاته، تأثرت بالانقسام السياسي السائد وبنمط الثقافة السائدة العامة والسياسية، وبضعف قيم المواطنة والتسامح والانفتاح على الآخر المختلف. فجاءت انعكاساً لجميع هذه الانقسامات والقيم والمفاهيم السلبية وتجسيداً لها، وعملت هي الأخرى (هذه التنظيمات) على التثقيف لمصلحة الهويات الطائفية والقبلية والجهوية، وليس لمصلحة بناء هوية وطنية جامعة وموحدة. فجائت مساهمتها في تنمية وترسيخ الوعي والثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع العراقي ضعيفاً وسادها الكثير من القصور والسلبية في هذا الشأن.

**5. التقييم النهائي للبحث (مناقشة النتائج وخاتمة البحث):** في هذه الفقرة الأخيرة من البحث سنتناول عبر مفردتين، مناقشة أهم نتائج التحليل للبحث، مع إيراد بعض الأفكار حول كيفية معالجة المشكلة التي نحن بصددها، وبالشكل الذي تتوافق فيه مع أهداف البحث، كما سنتناول أيضاً، من خلال خاتمة البحث، أبرز الإستنتاجات العامة، وبعض التوصيات (مقترحات عملية) لوضع الأفكار الواردة في مفردة التحليل موضع التنفيذ من قبل المعنيين ومن له علاقة بهذه المسألة.

**5-1. مناقشة نتائج البحث:** في هذه الفقرة سنتناول مناقشة نتائج التحليل، وكذلك تقديم رؤية أكاديمية حول المطلوب بصدد مشكلة البحث، وكما يلي:

**أولاً: المناقشة:** في بداية التقييم النهائي لمناقشة نتائج التحليل الذي قمنا به حول مختلف مفردات موضوعنا بحثنا هذا، يمكننا القول، بأن الديمقراطية كثقافة وكنهج في

[١] فالح عبدالجبار، المجتمع المدني...، نفس المصدر السابق، ص ٢٣.

الحياة، تعد ضرورة أساسية لتكريس وتعزيز قيم ومبادئ النظام الديمقراطي في الحرية والعدالة والتعددية والتداول السلمي للسلطة والشراكة وغيرها من القيم والمبادئ المعروفة. لكن الثقافة السياسية الديمقراطية، تعد ثقافة جديدة نوعا ما على الحياة العراقية، وليس من السهولة أن تعمل على إزاحة الثقافة التقليدية القديمة كلياً وبسرعة، فهي تحتاج إلى زمن طويل كي تنضج وتنمو وتترسخ في وعي ووجدان وعقل الإنسان العراقي، قبل أن تنتقل وتتحوّل إلى فعل سياسي لتنظيم حياة المجتمع على أساس مفاهيم وقيم الديمقراطية، أي الثقافة كأداة تنظيمية في المجتمع [1]، وبالتالي أداة تغيير مجتمعي وتنموي سياسي. وهذا ما حصل في المجتمعات الغربية في بداية وأثناء تحولها للديمقراطية.

وقد أظهرت لنا نتائج التحليل لموضوعة بحثنا هذا، بأن البنية الثقافية في العراق بعناصرها المختلفة كانت في غالبية تراكيبها ومكوناتها ومفاهيمها مناقضة لمفاهيم وقيم الديمقراطية، وهي قد أفرزت جملة محددات ومعوقات أمام إمكانية خلق أي بيئة ملائمة وثقافة سياسية حقيقية تسهم في التحول السياسي نحو بناء نظام ديمقراطي ودولة مدنية في العراق الجديد. وبالتالي، يمكن القول بأن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في العراق قبل وبعد التغيير، كانت من العوامل الأساسية في حالة الفشل والعجز الديمقراطي والإنسداد السياسي الذي وصل إليه العراق دولة ومجتمعاً.

فلقد أتضح لنا، بعد تحليل مختلف مفردات البحث، بأن البنية الثقافية في العراق وما أفرزته من ثقافة سياسية تقليدية سلطوية ورعوية، ساهمت في الحد من القدرة على إنتاج ثقافة سياسية مساهمة تدعم التوجه الديمقراطي القائم على مبادئ المواطنة والحقوق والحريات والمشاركة والتعايش السلمي، وفي ظل توجه عقلاني وعلماني تعمل على تفتيح عقل الأنسان العراقي وتحرير شخصيته من الخوف والخضوع، كي يساهم في عملية التغيير السياسي الجارية، أي بناء المواطن الواعي الذي يسهم بفاعلية في

[1] لتفصيل أكثر حول مفهوم الثقافة كأداة للتنظيم والتغيير المجتمعي، أو ما يسمى بالثقافة التنظيمية، أنظر: KENDALL, Gavin and Gary Wickham, Understanding Culture: Cultural Studies, Order, Ordering, London: SAGE Publications Ltd., 2001, pp. 11-26.

عملية البناء والتغيير على الصعيدين السياسي والمجتمعي. فهذا الدور وهذا البناء يعدان من المتطلبات السياسية الضرورية المساهمة في حل إشكالية التحوّل الديمقراطي في العراق حاضراً ومستقبلاً.

كما تبين لنا أيضاً، بأن هذه البنية وهذه الثقافة السياسية التقليدية قد ساهمت في إنتاج خطاب سياسي وثقافي طائفي بعد التغيير الذي حصل في العراق عام **2003**، استُخدم فيه الدين غطاءً للكسب السياسي والتعبئة الجماهيرية مع السلطة القائمة وضدها، ولإضفاء الشرعية على القوى والأحزاب المهيمنة على السلطة وعلى سياساتها وبرامجها. فقد برز الدين كأحد أهم الفواعل المؤثرة في الحياة السياسية والإجتماعية في العراق وفي توجهات نظامه السياسي [١]، حيث عملت على استغلال الطوائف وشحنها دينياً وطائفياً، ما خلق حالة من التوترات والمشاحنات الطائفية، نتج عنها ممارسات خطيرة على الأرض وصلت إلى حد الحرب الأهلية، وأعمال عنف طالت كافة مكونات المجتمع، وبصورة خاصة الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية.

وكان من أهم نتائج الثقافة السياسية التي سادت العراق قبل عام **2003**، والمبنية على الإقصاء والتهميش هو تكريس حالة التمزق والانقسام الديني والمذهبي والقومي في العراق، وشيوع ظاهرة العنف السياسي والمادي والمعنوي في المجتمع العراقي. وهذا كله ساهم في استمرار إنتاج السلوك السياسي نفسه الذي كان سائداً قبل هذا التاريخ، وفي استمرار إنتاج ثقافة الخضوع نفسها، بكل ما تحمله من نتائج سلبية على كامل النسيج الاجتماعي العراقي، وفي وضع العراقيل أمام أي مسعى جاد لنشوء ثقافة سياسية ديمقراطية، تقوم على المشاركة والتعايش السلمي وعلى قبول الآخر، وتحقق السلم الأهلي والمدني في العراق الذي تسوده الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، منذ بدء التغيير وصولاً إلى يومنا هذا.

وقد إتضح أيضاً، بأن الحياة السياسية في العراق إتسمت بشمولية دينية مذهبية إقصائية، حكمت النظام السياسي بعد عام **2003**. فهيمنة وطغيان الدين على الشأن

[١] للمزيد حول هذه الموضوعة،أنظر:محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية،مصدر سابق،ص ٢٧٧-٢٩٢.

السياسي في العراق قد ساهم في إضعاف صدقية النظام السياسي وقدرته على إنتاج مشروع وطني غير طائفي يستوعب الآخر المختلف، ولا يعمل على إقصاء هذا الآخر المختلف دينياً أو طائفياً أو عرقياً[1]. وهذا ما تجسد في الخطاب السياسي الطائفي لمختلف الحركات والأحزاب والقوى الدينية الفاعلة في العراق، وانعكس بالتالي على طبيعة التعامل مع الأقليات داخل العراق، وهي أقليات تعرضت للقتل والاضطهاد والتهجير، فضلاً عن الإنعكاسات السلبية لكل هذا على نشأة منظمات وهيئات المجتمع المدني وطبيعة دورها في عملية التغيير والبناء الديمقراطي الجارية في العراق اليوم.

إضافة إلى ما تقدم، فقد أتضح لنا من خلال التحليل، بأن واقع المجتمع المدني في العراق اتسم بعد التغيير بكثير من السلبية والضعف والقصور. ويعود ذلك إلى العديد من العوامل الذاتية الكامنة في البنية المجتمعية العراقية، وفي مقدمتها الدور السلبي للموروث الثقافي والسلوكيات الناتجة عنها، ودور الدين ومؤسساته الفاعلة وأحزابه المهيمنة على السلطة، في التدخل في شئون منظمات وهيئات المجتمع المدني ومنعها من أي مسعى تبذلها من أجل المساهمة في بناء ثقافة سياسية وطنية جديدة تساهم في التغيير والبناء المنشود في العراق الجديد. كما يمكن إرجاع بعض أسباب هذا القصور والضعف أيضاً، إلى بعض العوامل الموضوعية المتعلقة بالتدخلات الخارجية (الدولية والإقليمية)، وإلى غياب دور التيار الوسطي والعلماني، وتهميش الطبقة الوسطى المتعلمة والمثقفة، التي دفعتها القوى الطائفية للانكفاء على ذاتها والعزوف عن القيام بأي دور في هذه المرحلة المهمة من مراحل التغيير والتحوّل نحو توفير شروط ومستلزمات الدولة الجديدة (الديمقراطية) في العراق.

كما تبين لنا أيضاً، بأن التحوّل الجديد في العراق، قد عمل على تجذير الطابع الطائفي (ببعده الديني) لشكل السلطة على حساب البعد والتمثيل الوطني، ومن ثم التحوّل من تدخل الدولة في الدين (سابقاً)، إلى تدخل الدين في الدولة (حالياً)، واعتباره

[1] فالح عبدالجبار، إشكاليات الوطني والإثني...، مصدر سابق، ص ٧٩.

المرجعية السياسية للدولة الجديدة، كتجسيد حي ومثال على تجذر ثقافة البعد الديني الطوائفي في ذهنية الإنسان العراقي وفي ثقافة غالبية مكونات المجتمع العراقي. فالدين كمكون ثقافي ومؤسسي، لم يكن في العراق عامل توحيد وتقارب، بقدر ما كان عامل تقسيم وتفتيت وإضعاف للهوية الوطنية. وهذا كله يؤكد، باعتقادنا، على وجود ثقافة فطرية موروثة ومتجذرة في عقلية وذهنية العديد من الطوائف العراقية ورموزها الفكرية والسياسية والثقافية، ثقافة قائمة على التمييز بين البشر وفق معايير دينية وعرقية وطائفية مثيرة للجدل، عملت على تفجير التناقضات الكامنة في البنية المجتمعية العراقية التي طالما تعاملت مع إدارة التنوع والاختلاف الثقافي ومكوناته بكثير من السلبية والعنف والتسلط.

فعلى الرغم ممّا ساد حياة المجتمع العراقي من مظاهر الحداثة الشكلية بفعل إنتشار التعليم وتأثير الثقافات العالمية [١]، إلا أن بنيته الثقافية والاجتماعية إستمرت في إنتاج تأثيراتها السلبية في الواقع السياسي والاجتماعي في العراق الجديد، كما كان الحال قبل التغيير إلى حد كبير. فلا زالت الكثير من مظاهر الثقافة التقليدية هي السائدة في العراق اليوم، عراق ما بعد التغيير. فكل الجهود التي بذلت من أجل تفكيك هذه البنية وإصلاحها وتطويرها وتغييرها لتتوافق مع الواقع الجديد الذي يعيشه العراق، قد باءت بالفشل، ونعتقد بأن ذلك سيستمر في المستقبل، لأنه متجذر في البنية المجتمعية والعقلية العراقية وفي التوجهات الثقافية للفرد والمجتمع العراقي.

**ثانياً: المطلوب:** في نهاية هذا التحليل، وبعد عرض ومناقشة أهم نتائج التحليل لموضوع بحثنا هذا، لا بد لنا، ولمزيد من الفائدة، من تقديم رؤية أكاديمية موضوعية لما نراه ضرورياً حول معالجة مشكلة بحثنا هذا. بداية لا بد لنا من القول، بأنه من الصعب جداً، وفي ظل الواقع الثقافي والإجتماعي والسياسي الصعب الذي يعيش فيه العراق وحالة الإنسداد السياسي الذي وصل إليه، المضي في إنجاح مشروع البناء الديمقراطي الذي تبناه والوصول إلى حالة التعزيز والرسوخ الديمقراطي، دون العمل

[١] للمزيد حول هذه الآثار، أنظر: محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية...، نفس المصدر السابق، ص ٤٥١-٤٦٧.

الجاد، وعلى مختلف الأصعدة، لإرساء مفاهيم ثقافة سياسية جمعية تعمل تحت سقف منظومة الفكر الديمقراطي، ثقافة معتدلة ومنفتحة وعابرة للطوائفية والعرقية والمذهبية في المجتمع العراقي، تحفظ الحقوق بدون تمييز وتعمل على إرساء أسس الدولة المدنية الحديثة في العراق.

والثقافة السياسية الجديدة التي يفترضها مشروع الانتقال الديمقراطي في العراق، هي باختصار، الثقافة التي تحمل النزعة النسبية في وعي المحيط السياسي بدلاً عن النزعة التوتاليتارية (الشمولية). وهي أيضاً ثقافة التوافق والتنازل المتبادل، كما أنها ثقافة المواطنة في مقابل الثقافة الطائفية والإقصاء والاحتكار، والإلغاء والخضوع والتسلط. كما يجب، ولكي يكتب لها النجاح في دعم البناء الديمقراطي وترسيخ مفاهيمه وقيمه في العراق الجديد، أن تعمل على إستنهاض الوعي السياسي لدى الفرد والمجتمع العراقي، والإستثمار في ميدان المعرفة والتربية والتعليم، وبالإعتماد على مختلف قنوات التنشئة السياسية والإجتماعية لغرس قيم الديمقراطية لديهم، وكذلك في تعزيز المشاركة السياسية عبر مأسسة السلطة وترسيخ حكم القانون والمؤسسات، وكذلك من خلال دمقرطة المجتمع عبر تعزيز دور مؤسسات وهيئات المجتمع المدني التي تشكل الحاظنة الأساسية لنشر قيم العدالة وتنمية العقول وتربية الأفراد على الوعي بحقوقهم ومراقبة أعمال السلطة ومسائلتها والمشاركة في قراراتها [1].

ولكي تصبح الديمقراطية ثقافة عامة ومؤثرة وتخرج من بعدها المؤسسي الشكلي إلى الفضاء المجتمعي الأوسع، لا بد لنا من العمل في العراق على بناء المواطن الديمقراطي الفاعل والمؤثر داخل محيطه العائلي والإجتماعي والسياسي. أي أن نبني الفرد الفاعل في محيطه بدلاً عن الجماعة وسطوتها وشهوتها للسلطة. فبناء الديمقراطية بشكلها الصحيح لايمكن أن تتم بمجرد وجود دستور وقوانين وأحزاب وصحافة وانتخابات ومؤسسات، وإنما يتطلب بالإضافة إلى كل ذلك، وجود مثل هذا

[1] في متضمنات هذه الأبعاد، راجع: عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية...،مصدر سابق، ص٤-٨.

المواطن، فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين [١]. عليه، فالحاجة أصبحت ماسة اليوم في العراق إلى إعادة دور المثقف المنغمس بالشأن العام بشكل فعلي وليس مجرد ملاحظ سلبي للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون القدرة على التغيير والتطوير. أي بمعنى آخر (المثقف العضوي)، حسب تعبير **غرامشي** [٢]، صاحب القضية والفاعل في محيطه وبيئته ومجتمعه، والذي يسهم في ترسيخ وبناء الوعي المجتمعي قولاً وفعلاً. فالعراق بحاجة ماسة اليوم إلى دور هذا المثقف، للمشاركة في عملية التغيير والتطوير والتنمية السياسية والمجتمعية المطلوبة، بعد أن وصل إلى حالة العجز والشلل الديمقراطي والأنسداد السياسي في جميع ميادين الحياة وعلى كافة المستويات.

خلاصة القول، يمكننا التأكيد هنا بأن التغيير الذي شهده العراق عام **2003**، كان تغييراً فوقياً وعبر هندسة شكلية وأحادية الإتجاه، فهذا التغيير قد طال البنية المؤسسية السياسية فقط، لكنه لم يحدث التغيير المطلوب في البنية الثقافية العراقية وفي عقلية وذهنية الإنسان العراقي وتوجهاته. فبالتالي لم ينتج عن هذا التغيير سوى ديمقراطية شكلية، ومنظومة سياسية فشلت في أدارة الحكم وفي بناء دولة القانون والمواطنة، لتصل إلى حالة العجز الديمقراطي والإنسداد السياسي، لأنها كانت إنعكاساً للنسق الثقافي السلبي في العراق ولطبيعة الثقافة التقليدية السائدة فيه. أي أن النسق السياسي القائد كان منقاداً للنسق الثقافي ولم يعمل على تفكيك بنية ومفاهيم هذا النسق من أجل تجديد مفاهيمه وتطويرها، وبالتالي التأسيس لثقافة سياسية ديمقراطية جديدة تسهم في زيادة وعي الإنسان والفرد العراقي لكي يكون عوناً في عملية البناء الديمقراطي في العراق وإنجاح تجربته في هذا الميدان، فضلاً عن ضعف وقصور دور المجتمع المدني في المساهمة الجدية في دعم مساعي خلق ثقافة سياسية جديدة محل الثقافة السائدة، تسهم في تعزيز مسار ومسيرة البناء الديمقراطي في العراق.

---

[١] العلمي عبد القادر، في الثقافة السياسية الجديدة، ط ٢، منشورات الزمن، الرباط، ٢٠١٣، ص٤٣-٤٤.

[٢] محمد مغوتي، بين سلطة المثقف ومثقف السلطة، مقال منشور على موقع جريدة هسبريس الإلكترونية في٢٠ يناير٢٠١٩. بالإمكان مراجعة المقال على الرابط الألكتروني التالي: https://www.hespress.com/writers/419218.html تم الإطلاع في:٢٠٢٠/١/١٥

**5-2. خاتمة البحث:** في خاتمة البحث، وقبل أن نورد بعض الإستنتاجات العامة والتوصيات الضرورية حول مشكلة البحث، نود التأكيد هنا بأن جملة النتائج التي توصلنا إليه في التحليل الذي قمنا به حول مختلف مفردات بحثنا هذا، قد أثبتت صحة فرضية البحث التي إرتكزت على أن البناء الديمقراطي السليم يفترض التلازم الشرطي والتوافق ما بين المقومين الأساسيين للديمقراطية وهما: المؤسسي/السياسي و الإجتماعي/القيمي القائم على أن الديمقراطية هي ثقافة ونهج ونمط حياة، وأن التركيز على المقوم (المؤسسي) وغياب أو ضعف المقوم (الإجتماعي) في مثل هذا البناء، وتحديداً ضعف البنية الثقافية وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية، سيكون مصير هذا البناء الفشل. وهذا ما أثبته تحليلنا لطبيعة هذه البنية ونمط الثقافة السيسية السائدة في العراق قبل وبعد التغيير الذي شهده عام **2003**، وتأثيره على الواقع السياسي في العراق وفي تجربته في ميدان البناء الديمقراطي بعد هذا التأريخ، وبالتالي وصوله لمرحلة العجز الديمقراطي على الصعين السياسي والمجتمعي. أما أبرز الإستنتاجات وأهم التوصيات فهي كما يلي:

**<u>الإستنتاجات:</u>**

- إن مشكلة العجز أو الاستعصاء الديمقراطي في الحياة السياسية العراقية، ارتبطت منذ البداية بإشكالية بناء الدولة وببنيتها وتطورها، وافتقادها، كما في كثير من البلدان العربية، لمقوِّمات وشروط الدولة الحديثة، أي الدولة المدنية (دولة القانون والمواطنة). ومثل هذه الدولة هي من المتطلبات الضرورية وجودها قبل البدء بالتجربة الديمقراطية والبناء الديمقراطي. وقد إفتقد العراق لمقومات مثل هذه الدولة منذ نشأتها ولحد الآن.
- البناء الديمقراطي السليم ليست مجرد مظاهر مؤسساتية سياسية ودستورية قانونية، بل يجب أن تقام وفق معادلة التوازن والتوافق بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي. فالمكونات الاجتماعية والثقافية ضمن إطار أي دولة هي التي تهيّئ الظروف الموضوعية والأرضية الملائمة للبناء الديمقراطي السليم، وهذا ما لم يتوفر في تجربة العراق الحالية، لأن هذه التجربة إقتصرت على البعد المؤسسي

الشكلي فقط، وافتقدت المقوم الآخر والمهم، وهو البعد الإجتماعي/الثقافي في البناء الديمقراطي.

- لقد إفتقد العراق في تجربته الثانية، كما تجربته الأولى أبان العهد الملكي، في الميدان الديمقراطي إلى توافر شرط أساسي من شروط نجاح البناء الديمقراطي وهو البنية الإجتماعية/الثقافية الملائمة والمساعدة لنجاح تطبيق الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي. فقد إرتكز العراق على بنية مجتمعية وثقافية تقليدية، وساده نمط من الثقافة التقليدية، الثقافة المحدودة والخاضعة، مع غياب واضح وضعف للثقافة الديمقراطية (المواطنية). وهذا ما أوصلها، إلى جانب عوامل أخرى، إلى حالة العجز الديمقراطي موضوع بحثنا هذا.
- واتضح لنا أيضاً، بأن الثقافة السياسية المبنية على الإقصاء والتهميش (الثقافة الطائفية) والتي سادت العراق قبل عام **2003**، كانت من العوامل الأساسية في خلق حالة التمزق والانقسام الديني والمذهبي والقومي في العراق، وشيوع ظاهرة العنف السياسي والمادي والمعنوي. وهذا كله ساهم في استمرار إنتاج السلوك السياسي نفسه الذي كان سائداً قبل التغيير، وفي استمرار إنتاج ثقافة التسلط نفسها والثقافة الطائفية وإن كان بأسلوب وشكل مغاير.
- كما تبين لنا بعد المقارنة، وهذه مفارقة، بأنه لم يطرأ تغيير حقيقي يذكر على البنية المجتمعية في العراق وواقعه الثقافي إبان العهود السابقة مقارنة بواقعه الحالي، وخاصة نمط ثقافته العامة والسياسية المتحكمة بتوجهاته وسلوكياته الاجتماعية والسياسية. فكانت هذه البنية ونمط الثقافة المتحكمة فيه من العوامل الأساسية التي وقفت بوجه تحقيق تغيير حقيقي باتجاه التطور والحداثة، وبالشكل الذي يساهم في إنضاج ظروف وبيئة ملائمة للانتقال نحو الحياة الديمقراطية السليمة.

**التوصيات:**

- السعي الجاد من قبل المعنيين بالشأن العام من السياسيين والطبقة المتعلمة والنخبة المثقفة والوطنيين ونشطاء المجتمع المدني في العراق من أجل إحداث تغيير شامل في البنية المؤسسية السياسية، ومن خلال تطوير وإصلاح البنية الإجتماعية

والثقافية المؤدية إلى خلق ثقافة سياسية جديدة تجسد مفهوم المواطنة الحقة (ثقافة المواطنة)، ثقافة تؤمن بالآخر المختلف وبالعيش المشترك وتعمل على تعزز الهوية الوطنية الجامعة التي تحتضن كل مكونات المجتمع وتحتكر ولائهم في ظل دولة مدنية ترتكز على حكم القانون والمؤسسات والحكم الرشيد والحقوق والعدالة والمساواة وضمان حقوق كافة هذه المكونات بعيداً عن كل أشكال التمييز والتفرقة والإقصاء.

- إن ضمان نجاح هذا المسعى، يتطلب العمل على عدة مستويات وباعتماد قنوات وآليات مختلفة، تأتي في مقدمتها تنشيط وتعزيز مكانة هيئات ومنظمات المجتمع المدني في المجتمع ولدى الدولة، مع خلق الضمانات اللازمة لكي تتمكن من القيام بالدور المطلوب منها في تنمية الوعي المجتمعي والحقوقي لدى أفراد المجتمع وفي نشر مفاهيم الثقافة الديمقراطية وترسيخ قيمها بعيداً عن التدخل في شئونها والوصاية عليها ومحاولة تلويثها بفايروس السياسة والصراعات المصلحية، فضلاً عن السعي لإعادة تنظيمها وتقنين عملها وفق المعايير والأسس الصحيحة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- ومن أجل بناء مثل هذه الثقافة وضمان نجاحها في إحداث الإصلاح والتغيير المطلوب على الصعيدين السياسي والإجتماعي، لا بد من العمل الجاد على إصلاح منظومة التربية والتعليم وتطوير مؤسساتها ونوعية وأساليب التعليم فيها ، مع ضرورة تنقية وتشذيب مناهجها بما يتلائم مع الواقع الجديد الذي يعيشه العراق دولة ومجتمعاً، وبالشكل الذي يسهم في بلورة الوعي السياسي وتعزيز وخلق ثقافة سياسية ترتكز على قيم ومبادئ الديمقراطية الحقة.
- كما يتطلب ذلك أيضاً، الإستثمار في ميدان تنشيط دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية والسياسية الرسمية منها وغير الرسمية. فالتنشئة السياسية هي الإطار الذي تتشكل فيه مضامين ومفاهيم الثقافة السياسية، أي أنها نتاج من نتائج هذه التنشئة السياسية التي تلجأ إليها مختلف الأنظمة السياسية من أجل الكسب السياسي بما يتلائم وآيديولوجياتها ومصالحها. وهذا يتطلب تفعيل دور المؤسسات

التعليمية والهيئات الثقافية والإعلامية الرسمية والخاصة، على إختلاف أنواعها وتوجهاتها، في هذه العملية كي تكون رافداً من روافد خلق مثل هذه الثقافة السياسية الجديدة.

- ضرورة إستثمار الوعي السياسي الناهض في ميادين الإعتصامات والحراك المدني اليوم، للبدء في بناء ثقافة سياسية جديدة ونشرها، ثقافة ترتكز على مفاهيم وقيم ومبادئ الديمقراطية الحقيقية والسليمة من أجل معالجة التشويه والعجز الديمقراطي الذي يشهده العراق دولة ومجتمعاً، وتحديد أطر وسبل المشاركة في هذه العملية التغييرية التي يشهدها البلد، بما ينسجم ومصالح وطموحات الإنسان والمجتمع العراقي كله، ولخلق بيئة جديدة تسهم في تعزيز مبدأ المشاركة والعدالة والمساواة في الحقوق لدى كافة المكونات الإجتماعية، وبما يسهم في ترصين الهوية الوطنية الجامعة.

- قائمة المصادر-

أولاً: المصادر العربية:

1. الكتب:


- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨.
- إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
- برهان غليون، (منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية)، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- خالد غزال، المجتمعات العربية المأزومة وإعاقات الحداثة المركبة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
- جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨.
- حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩.
- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط ٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.
- رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق، مجلد بجزئين. مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١١.
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي .. أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٠.
- عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢.

- عبد الحسين شعبان، نوافذ وألغام: المجتمع المدني.. الوجه الآخر للسياسة، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩.
- عبد العزيز البسام، تنامي العقلية في النهضة العربية الحديثة: بحث في مكانة العقل في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق (الواقع ... والمستقبل)، مؤسسة مصر و مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١.
- علاء عبدالرزاق، المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥.
- العلمي عبد القادر، في الثقافة السياسية الجديدة، ط ٢، منشورات الزمن، الرباط، ٢٠١٣.
- علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠.
- فالح عبدالجبار، المجتمع المدني في عراق مابعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد– بيروت، ٢٠٠٦.
- محمد بديوي الشمري، تحولات الإسلام السياسي في العراق، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١.
- محمد جمال الدين العلوي، منهج البحث العلمي في علم السياسة، ط ٢، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٢.
- محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي (وأبرز تحولاتها)، ط ٢، مركز العراق للدراسات، سلسلة رقم ٥٨، ٢٠١٣.
- منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي.. دراسة قانونية، مطبعة آراس، أربيل، ٢٠١٠.
- مهدي الحافظ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت- بغداد، ٢٠٠٩.
- هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة: محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- هشام حكمت عبدالستار، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

2. الدوريات:

- إيليا حريق، (التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك)، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥١، كانون الثاني/ ٢٠٠٠.
- برهان غليون، (الجماعة والجماعة الإسلامية والمواطنة)، مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي، العدد ٨، حزيران/ ٢٠٠٨.
- حازم صاغية، (مسألة الأقليات في الشرق الأوسط ومدى صعوبة بناء الأمم - الدول)، مجلة معلومات (الاقليات بين المواطنة والولاء)، العدد ١٠٦، أيلول/ ٢٠١٢.
- حامد عبدالماجد، (الإسلاميون وتحديات السياسة والحكم)، مجلة الديمقراطية، الجزء الأول السنة ١٢، العدد ٤٨، أكتوبر/٢٠١٢.
- حسن حنفي، (الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر)، مجلة المستقبل العربي، السنة٢ ، العدد ٨، تموز/ ١٩٧٩.
- حسين علوان، (التحوّل الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية)، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، ١٩٩٨.
- رعد حافظ سالم، (هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق؟: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٧، الرسالة 254، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٦.
- رفيق حبيب، (الديمقراطية الطائفية.. خيار علماني)، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٨، أكتوبر/ ٢٠١٢.

- ستار جبار علاوي وخضر عباس عطوان، (العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية)، دراسات استراتيجية(١١٦)،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبو ظبي، ٢٠٠٦.
- سعد سلوم، (سؤال الإصلاح في زمن التغيير)، مجلة مسارات، السنة ٤، العدد ١، ٢٠٠٩.
- عامر حسن فياض، (أحجار كريمة في مستنقع آسن: حول الثقافة وإشكالية التحوّل الديمقراطي في العراق المعاصر)، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١٧، كانون الثاني/ ٢٠٠٦.
- عبد الرزاق هادي صالح، (الحراك الثقافي: ظاهرة التأثير والتأثير المتبادل)، مجلة المنهاج، السنة ٨، العدد ٣٢، شتاء/ ٢٠٠٤ .
- عبد السلام علي نوير، (الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية)، مجلة عالم الفكر، المجلد ٤٠، العدد ١، يوليو/ سبتمر ٢٠١١.
- عبد الغفار رشاد محمد، (الثقافة السياسية العربية: دراسة في التحوّل الديقراطي)، مجلة منبر الحوار، السنة ٩، العدد ٣٤، خريف/ ١٩٩٤.
- عثمان الزياني، (تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي)، مركز الجزيرة للدراسات- قضايا، الدوحة، ٢١ نيسان/ ٢٠١٥.
- عمر الشوبكي، (هل يمكن بناء تيار إسلامي ديمقراطي)، مجلة الديمقراطية، السنة ٣، العدد ١٢، أكتوبر/ ٢٠٠٣.
- فالح عبدالجبار، (إشكاليات الوطني والإثني/ المذهبي في العراق)، مجلة إضافات، العدد ١، شتاء/ ٢٠٠٨.
- = = ، (تفتيت الهوية الطائفية ومأزق الغموض السياسي)، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٩، خريف/ ٢٠٠٩.
- قيس جواد الغريري، (مسيرة الديمقراطية في العراق: الدوافع والمعوقات)، مجلة دراسات سياسية، العدد ١٣، كانون الأول/ ٢٠٠٨.
- محمد السعيد إدريس، (مأزق الشيعة في العراق بين الاحتلال والمقاومة السلمية)، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٠، ٢٠٠٥.
- نجم الدين محي الدين الريكاني، (البنية المجتمعية وتجربة بناء النظام الديمقراطي في العراق الجديد .. دراسة حول أثر البنية الإجتماعية على تطبيق الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣)، مجلة جامعة دهوك، الجزء ٢، العدد١، عدد خاص- نيسان /٢٠١٩.
- هادي عبداللطيف النسور، (جدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي: دراسة تحليلية)، مجلة جيل: الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، السنة ٨، العدد ١٠، سبتمبر/٢٠١٧.

3. القوانين والأحصائيات:

- قانون إدارة الدولة الدولة المؤقت لعام ٢٠٠٤، بغداد – العراق.
- دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، بغداد- العراق.
- جرد نهائي لمنظمات المجتمع المدني حسب الموقع الجغرافي والأختصاص المدني، وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني: مكتب المنظمات غير الحكومية ، بغداد، ١٣ آب ٢٠٠٦.

4. الموسوعات:

- أطلس الفلسفة، ط ٣، ترجمة: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٢.
- أطلس العلوم السياسية، ترجمة: سامي أبو يحيى، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- ALMOND, Gabriel A., (Comparative Political Systems), Journal of Politics, Vol. 18, No.3, August / 1956. ANDERSON, Benedict, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of National, London: Verson, 1983.

- AYERS, Alison J. (Ed), Political Economy and International Relations Theory.. Modern Princes & Naked Emperor, Revised Edition, New York; Palgrave MacMillan, 2008.
- BARAM. Amatzia, (Neo –Tribalism in Iraq Saddam Hussien Tribal Policies 1991-1996), International Journal of Middle East Studies. Vol. 29,No. 1, 1997.
- BRYNEN, Rex (Ed), The Concept of Civil Society and the Arab Word, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, Vol. 1, 1995.
- ESMAN, Milton J. & Ithamar Rabinovich (Eds), Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East, Ithaca and London: Cornell University Press,1988.
- GELNER, Ernest, Nations and Nationalism, Oxford: Blackwell Publishing, 1992 .
- KAVANGH, Dennis, (Political Behavior and Political Participation), in: PARRY, Geraint (Ed), Participation in Politics, Manchester: Manchester University Press, 1998.
- KEDOURIE, Elie, Democracy and Arab Political Cultural, 2nd ed, London: Frank Cassand Co. Ltd, 1994.
- KENDALL, Gavin and Gary Wickham, Understanding Culture: Cultural Studies, Order, Ordering, London: SAGE Publications Ltd., 2001.
- MCLEAN, Jean, Oxford: Concise Dictionary of Politics, Oxford: Oxford University Press, 1996.
- PATAI, Rahapel, The Arab Mind, New York: Scribner, 1973.
- TEMA, Malvina, (The Democratic Deficit Versus Deliberative Democracy in the Context of the European Union Enlargement Policy), International Relations Quarterly, Vol. 4, No. 4, Winter / 2013.
- THOMPSON, Michael, Richard Ellis & Aron Wildavsky, Cultural Theory, San Francisco: Westview Press,1990.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- ريناس بنافي، الثقافة الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ١٣ نوفمبر ٢٠١٧. للإطلاع على هذه الدراسة راجع الرابط الإلكتروني التالي:
https://democraticac.de/?p=50549
- سمير الحمادي، قبل الثورات العربية وبعدها: أزمة الديمقراطية العربية، معهد العربية للدراسات، ٢٣ / ٦/ ٢٠١٤. يمكن الإطلاع على الدراسة على الرابط الألكتروني التالي:
https://www.arabsfordemocracy.org/library-of-democracy/studies-and-research/item/350- 2014-06-23-16-26-18
- محمّد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، المعهد المصري للدراسات، ١١ أكتوبر ٢٠١٦. دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: https://eipss-eg.org

- محمد مغوتي، بين سلطة المثقف ومثقف السلطة، مقال منشور على موقع جريدة هسبريس الإلكترونية في : ٢٠ يناير٢٠١٩. يمكن راجعة المقال
على الرابط الألكتروني التالي: https://www.hespress.com/writers/419218.html